التقرير السنوي

ملخص حالة حقوق الإنسان في فلسطين تحت الاحتلال

2023

حالة حقوق الانسان في فلسطين تحت الاحتلال

رئيس دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني

أ. حمد سعيد التميمي

الاشراف العام:

مدير عام دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني

أ. قاسم عواد

اعداد التقرير:

أ. نسرين قدومي

ترجمة التقرير:

بيسان عبدالجابر

للتواصل:

بناية منظمة التحرير الفلسطينية –رام الله– فلسطين. هاتف رقم: 0562333202 / فرعي 329

قائمة المحتويات

كلمة رئيس الدائرة

المقدمة

حالة حقوق الانسان في قطاع غزة

فشل منظومة العدالة الجنائية في مواجهة جرائم الاحتلال

الإبادة الجماعية

استهداف المدنيين

النزوح القسري

استهداف المدارس والمستشفيات في القانون

الانتهاكات بحق المؤسسات التعليمية

الانتهاكات الإسرائيلية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

الانتهاكات الإسرائيلية في مجال التعبير الثقافي

الانتهاكات الإسرائيلية في مجال العمل الإنساني وطواقم المنظمات الدولية

استهداف المباني الدينية

استهداف الصحفيين

استخدام أسلحة محرمة دوليا

المرأة والطفل

تفاقم في انعدام الامن الغذائي

انتهاكات جسيمة وجرائم حرب

ازدواجية المعايير الغربية

حالة حقوق الانسان في الضفة الغربية

الحق بالتنقل وحرية الحركة

التهجير القسري

اعتداءات المستعمرين

عمليات قتل ممنهجة

استهداف الافراد والاعدامات الميدانية

الاعدامات الميدانية خارج نطاق القانون

حالة حقوق الانسان في القدس والوضع الانساني للمقدسيين في ظل الانتهاكات الاسرائيلية

انتهاك حق الانسان المقدسي في الحياة

اعتداءات المستعمرين

الاعتداء على الأماكن الدينية وعرقلة ممارسة الشعائر الدينية

عمليات الهدم والتجريف ومصادرة الممتلكات

الإخلاء والتهجير القسري

الاستيلاء على الأراضي

المشاريع الاستعمارية

كلمة رئيس الدائرة

جرائم مستمرة ترتكبها حكومة الاحتلال الاسرائيلي بحق ابناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزه تحت غطاء دولي من القوى الاستعمارية العالمية الراعية لهذا الاحتلال، منذ احتلاله لفلسطين وحتى يومنا هذا، وبتشجيع مطلق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، تستمر طائرات الاحتلال الاسرائيلي الحربية بقصف الاعيان المدنية مما ادى الى استشهاد عشرات الالف من الرجال والشيوخ والنساء والأطفال.

ان هذا الاحتلال الذي يحاول توظيف كل امكانياته العسكرية لتنفيذ أبشع المجازر بحق الشعب الفلسطيني يطلق العنان بنفس الوقت ايضا لعصابات المستعمرين بارتكاب مزيد من الجرائم بحق القرى والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس.

ان مجريات الاحداث على الأرض، والتي تسببت حتى اللحظة باستشهاد المئات من ابناء شعبنا الفلسطيني وجرح الالاف وهدم مئات المنازل والابراج السكنية بالإضافة الى نزوح اكثر من 1.8 مليون مواطن فلسطيني جراء عمليات القصف المستمرة، تعيد الى الأذهان مشاهد نكبه شعبنا عام 1948 والمجازر التي ارتكبتها عصابات الاحتلال بحقه في ظل صمت وتساوق دولي مزدوج المعايير، يجعلنا نؤكد على ان سلوك شعبنا الفلسطيني هو السلوك الذي كفله القانون الدولي الانساني بالدفاع عن نفسه وارضه وممارستنا لحقنا في تقرير مصيرنا وهو السلوك الطبيعي في مواجهه قوى الشر والقتل والدمار المتمثل بالاحتلال الاسرائيلي على ارضنا الفلسطينية والمستمر منذ اكثر من 75 عاما.

ندعو احرار العالم وكافه اصحاب الضمائر الحيه بان ينتصروا لعذابات شعبنا الفلسطيني والوقوف بوجه النوايا المبيتة لدى الاحتلال الاسرائيلي بتنفيذ مجازر كبرى بحق ابناء شعبنا الفلسطيني تحت رعاية أمريكية مطلقه وتساوق بريطاني والماني معلن، ما يدفعنا للتذكير بانه لطالما حذرت قياده شعبنا الفلسطيني، ممثله بالسيد الرئيس محمود عباس ابو مازن ومنظمه التحرير الفلسطينية، من ان استمرار جرائم الاحتلال على ارضنا الفلسطينية ستجعلنا نصل الى مثل هذا الانفجار في الاوضاع الميدانية على الارض وان الحل فقط في انهاء الاحتلال العسكري الاسرائيلي الاحلالي واقامه الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومنها قرار عوده اللاجئين وتحرير الاسرى من سجون الاحتلال، فهذا وحده ما يضمن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، ودون ذلك تبقى جرائم الاحتلال هي الذاكرة

الاكثر حضورا في ضمير شعبنا الذي يواجه كل يوم ابشع الجرائم وافظعها والتي ترتكب من قبل حكومة الاحتلال وجيشه وعصابات مستوطنيه.

تتوجه دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني في منظمة التحرير بنداء إنسانية لكل الاحرار في العالم وقيادات ومسؤولي المجتمع الدولي وهيئاته ومؤسساته وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الامن، من أجل التحرك والتدخل العاجل لوقف الجرائم ضد الإنسانية التي تنفذها دولة الاحتلال في قطاع غزة بالشركة مع قوى الاستعمار والشر وفي مقدمتها أمريكا وبريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية.

وليس القتل فقط تمارسه قوات الاحتلال، بل انها تقوم بأكبر عملية تهجير في قطاع غزة، بما فيهم الشيوخ والنساء والأطفال والمرضى، وتركهم دون مأوى أو علاج او غذاء، وهذا يصنف أيضا في إطار الجرائم ضد الإنساني الى جانب الحصار وقطع المياه ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

اننا واذ نتوجه بهذا النداء، لنؤكد بأن شعوب الأرض ومنظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني والحكومات وزعماء العالم هم الان امام الحقيقة الإنسانية الماثلة امامهم، فإما ان ينحازوا لها او أن يكونوا شركاء بصنع هذه الجرائم في قطاع غزة.

ان الدائرة لتطالب الجميع بالوقوف امام التزاماتهم تجاه القوانين والاتفاقيات الدولية التي وقعوا عليها والتزموا بها، والتي تقضي العمل الفوري على وقف الجرائم ضد الانسانية على يد الاحتلال في قطاع غزة.

أحمد سعيد التميمي

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني

رئيس حملة لأجل فلسطين

المقدمة

يركز التقرير بصورة عامة على المشهد الكلي لحالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 1967 لعام 2023، والاعتداءات السافرة من الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرين ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة وممتلكاتهم ولاسيما في المنطقة (ج) من الاراضي الفلسطينية بحسب تقسيمات اتفاقات أوسلو 1993، مع ربطها بالانتهاكات التي تمس قانون حقوق الانسان الدولي والقواعد والأعراف والقرارات الدولية ذات الصلة،

حيث تواصل دولة الاحتلال الإسرائيلي خلال هذا العام 2023 انتهاكاتها الجسيمة لقواعد وبنود القانون الدولي الانساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان، وارتكابها لكثير من الاعتداءات التي ترقى الى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، في ظل تغييب واضح للعدالة ومبادئ المحاسبة. حيث استمر الاحتلال في سياساته العنصرية ضد الفلسطينيين المتمثّلة في القتل ومصادرة الأراضي وهدم المنشآت وتهجير المقدسيين والبناء الاستعماري وغيرها من الاعتداءات التي تتجاوز كل الاعراف والقوانين الدولية، وفرض القيود على الحركة والتنقل، وانتهاكات الحق في التعليم والصحة ولمّ الشمل وغيرها من الانتهاكات المرتبطة بالحقوق الانسانية والاقتصادية والاجتماعية.

ولعل أبرز ما يلفت الأنظار خلال العام 2023 على صعيد انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي العدوان على غزه والاباده الجماعيه التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي وجرائم الحرب التي تنتهك كل الاتفاقيات الدوليه والعدوان وازدواجيه المعايير العالميه اتجاه اليات انفاذ القانون الانساني الدولي بحق الدول القويه والتمييز العنصري وخطاب الكراهيه من مراكز صنع القرار العالمي وتساوي مع الاحتلال وجرائمه والتغاضي عن كل ما يحدث من جرائم بحق شعبنا الفلسطيني.

حالة حقوق الانسان في قطاع غزة

فشل منظومة العدالة الجنائية في مواجهة جرائم الاحتلال

تقف المنظومة الدولية بهياكلها وأجهزتها القضائية عاجزةً عن ردع جرائم الاحتلال وملاحقة مُرتكبيها، فإن التساؤل يُطرح في كل مرة تتكرر فيها هذه الجرائم حول ما إذا كانت السياسة الجنائية الدولية في ملاحقة مجرمي الحرب تقوم فعلا على أسسٍ أخلاقية مجرّدة لا تميّز بين جنس الضّحايا والجناة ولا دينهم أو عرقهم، أم أنها ليست في الواقع سوى إحدى تجليّات منطق القوة الذي فرضته القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وتسعى لتوظيفها بشكل انتقائي كوسيلة ضغط وهيمنة في علاقاتها مع بقيّة الدّول.

فلم يترك الاحتلال الإسرائيلي جريمة واحدة من الجرائم التي نصّ عليها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، ولا تلك التي نصّت عليها اتفاقيات جنيف الأربع، ولا أية جريمة أخرى نص عليها ميثاقٌ أو عرفٌ دولي قديم أو حديث، إلا وارتكبها. فقد مارس جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الحرب، والتهجير القسري، واستهدف المستشفيات والمرافق الصّحية ودور العبادة، وقطع إمدادات الماء والكهرباء، وقصف المناطق التي أعلن هو نفسه بأنها "آمنة"، ناهيك عن استهداف الصحافيين وطواقم الإسعاف وشاحنات الإغاثة.

كما أن تقديم أدلة على هذه الجرائم لا يحتاج إلى تحقيقٍ مطول ولا إلى جمع أدلة، فالجرائم موثقة بالصورة وتُرتكَب يومياً منذ ما يزيد عن 100 يوم لسكان غزة ككل :وما زال العدوان مستمر حتى كتابة هذا التقرير وبالتالي الأرقام بتزايد مستمر.

100 يوماً على حرب الإبادة الجماعية الشاملة:[1]

(1,993) مجزرة ارتكبها جيش الاحتلال.

(30,843) شهيداً ومفقوداً.

[1] المكتب الإعلامي الحكومي - وزارة الصحة

(23,843) شهيداً ممن وصلوا إلى المستشفيات.

(10,400) شهيد من الأطفال.

(7,100) شهيدة من النساء.

(337) شهداء من الطواقم الطبية.

(45) شهيداً من الدفاع المدني.

(117) شهيداً من الصحفيين.

(7,000) مفقودٍ 70% منهم من الأطفال والنساء.

(60,317) مصاباً.

(6,200) إصابة بحاجة للسفر للعلاج لإنقاذ حياة.

(707) جريحاً فقط من سافروا للعلاج.

(10,000) مريض سرطان يواجهون خطر الموت.

(99) حالة اعتقال من الكوادر الصحية.

(10) معتقلين من الصحفيين.

(2) مليون نازح في قطاع غزة.

(400,000) مصاب بالأمراض المعدية نتيجة النزوح.

(134) مقراً حكومياً دمرها الاحتلال.

(95) مدرسة وجامعة دمرها الاحتلال بشكل كلي.

(295) مدرسة وجامعة دمرها الاحتلال بشكل جزئي.

(145) مسجداً دمرها الاحتلال بشكل كلي.

(243) مسجداً دمرها الاحتلال بشكل جزئي.

(3) كنائس استهدفها ودمرها الاحتلال.

(69,300) وحدة سكنية دمرها الاحتلال كلياً.

(290,000) وحدة سكنية دمرها الاحتلال جزئياً.

(65,000) طن من المتفجرات ألقاها الاحتلال على غزة.

(30) مستشفى أخرجها الاحتلال عن الخدمة.

(53) مركزاً صحياً أخرجه الاحتلال عن الخدمة.

(150) مؤسسة صحية استهدفها الاحتلال بشكل جزئي.

(121) سيارة إسعاف دمرها جيش الاحتلال.

(200) موقع أثري وتراثي دمرها الاحتلال.

الإبادة الجماعية

بالنظر الى الصورة الكاملة فان الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد عن سبعة عشر عاما هو نفسه إبادة او اضطهاد وجريمة ضد الإنسانية وهو شكل من اشكال الابداة الجماعية، حيث تشير اتفاقية الإبادة الجماعية [2] " انه لا تحتاج لقتل الناس لاترتكاب الإبادة الجماعية" فالقواعد تقول ان تهيئة الظروف لتدمير مجموعة فان ذلك بحد ذاته إبادة جماعية.

[2] https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/62sgrn.htm

وتشير المادة 2 التي تنص على أن الأفعال "المرتكبة بقصد التدمير الكلّي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه"، هي إبادة جماعية، منها: "قتل أعضاء من الجماعة؛ إلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم بأعضاء من الجماعة؛ إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً؛ فرض تدابير تهدف إلى الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة؛ نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أُخرى ". وثمة تعريف في المادة 3 التي تنص على المعاقبة على الأفعال التالية: "التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية؛ التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية؛ محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية؛ الاشتراك في الإبادة الجماعية.

ويرد كذلك تعريف الإبادة الجماعية "في المادة 6 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتمد في روما في تموز/يوليو 1998، ويشمل اختصاص المحكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. وتعتبر جريمة الإبادة الجماعية مختلفة عن مفاهيم المذابح الجماعية وأعمال الاضطهاد والهجمات المتعمدة ضد المدنيين، التي توصف بأنها جرائم ضد الإنسانية]".

تنطبق إذاً الإبادة الجماعية على ما جرى ويجري في قطاع غزة، إذ يخضع الإنسان في غزة "عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميره المادي كلياً أو جزئياً"، مثلما يرد في المادة الثانية من اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية، من خلال الحصار وفرض إدخال محدود للمواد الغذائية، فيتأثر جميع السكان بذلك، ولا سيما الأطفال الذين يبقون في قيد الحياة، والذين سوف يعانون من نقص في النمو، ما يعني قتلاً مستقبلياً لجماعة كاملة من البشر، كما عرّفت محكمتا يوغوسلافيا ورواندا الإبادة الجماعية.

الجرائم التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي وتؤكد نيته على الإبادة الجماعية في غزة:

*** حجم القتل: والذي تجاوز حتى اعداد هذا التقرير 23 الف شهيد 70% منهم من الأطفال والنساء.**

*** المعاملة القاسية وغير الإنسانية لاعداد كبيرة من المدنيين بما في ذلك الأطفال الذين يتم اعتقالهم وتعصيب اعينهم واجبارهم على خلع ملابسهم والقائهم في الخارج لفترات طويلة في الطقس البارد.**

*** النكوث المستمر بوعود الأمان مع قصف جيش الاختلال الاسرتائيلي لمناطق اعلن عنها انها امانة وطلب من المواطنين التوجه اليها.**

*** حرمان وصول الماء والطعام مما دفع غزة الى حافة المجاعة.**

*** الهجوم المتعمد على القطاع الصحي ونظام الرعاية الصحية الذي أدى خروج 30 مستشفى و 53 مركزا صحيا عن الخدمة، واستهداف 150 مؤسسة صحية بشكل جزئي. بالاضافة الى (121) سيارة إسعاف دمرها الاحتلال بشكل كامل، واكثر من 337 شهيدا من الكوادر الصحية.**

*** تدمير الحياة من مباني ومنازل وشقق وبنية تحتية وجامعات ومدارس ومراكز ثقافية.**

*** تصريحات النية بارتكاب الابادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني من أعلى المسؤولين في دولة الاحتلال على سبيل المثال: الإشارة التي قام بها بنيامين نتنياهو الى قصة التدمير الشامل لعماليق من قبل الإسرائيليين المذكورة في الكتاب المقدس.**

تصريح الرئيس إسحاق هرتسوغ "بأن امة بأكملها هناك مسؤولة"

وزير الدفاع يواف غالانت "ان إسرائيل تقاتل حيوانات بشرية"

عضو الكنيست نسيم فاتوري التي جدد فيها الدعوة إلى إحراق غزة

بالاضافة الى العديد من مقاطع الفيديو لجنود وفنانين وسياسيين يمثلون ما يفكر به الإسرائيليون العاديون حيث يصبحون ابادیين وعنصريين وفاشيين عند الحديث عن الفلسطينيين.

استهداف المدنيين

ان الاستهداف والقتل المتعمد للسكان المدنيين في قطاع غزة والذي ترتكبه قوات الاحتلال بشكل ممنهج ومتكرر وعلى شكل ممارسة واسعة النطاق تعتبر جريمة ضد الإنسانية سندا للمادة السابعة من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية حيث ارتكبت قوات الاحتلال هجمات غير قانونية من بينها غارات عشوائية، تسببت في سقوط أعداد كبيرة في صفوف المدنيين قضت في بعض الأحيان على اسر بأكملها، وغيره من حالات قصف وتدمير منازل وابراج سكنية ومؤسسات واعيان مدنية، حيث تجاوز عدد الشهداء حتى تاريخ اعداد هذا التقرير اكثر من ثلاث وعشرين الف

شهيد، اكثر من 7000 شهيدة من النساء، و اكثر من 10000 شهيد من الأطفال بالإضافة الى اكثر من 7000 مفقودا 70% منهم من النساء والأطفال.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على جميع أطراف النزاع، في جميع الأوقات، التمييز بين المدنيين والأعيان المدنية، والمقاتلين والأهداف العسكرية، وتوجيه هجماتهم فقط على المقاتلين والأهداف العسكرية؛ فالهجمات المباشرة على المدنيين أو الأعيان المدنية محظورة، وتُعتبر جرائم حرب. كما تُحظر أيضًا الهجمات العشوائية. وعندما يؤدي هجوم عشوائي إلى مقتل أو إصابة مدنيين، فإنه يرقى إلى جريمة حرب. كما يُحظر أي هجوم غير متناسب (الا وهو الهجوم الذي يكون فيه الضرر المتوقع للمدنيين والأعيان المدنية مفرطًا في تجاوز ما يُنتظر أن يسفر عنه من ميزة عسكرية ومباشرة) إن شن هجوم غير متناسب عن علم هو جريمة حرب.

كما تنص المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن المدنيين الصادرة في العام 1949، تحت بند "المسؤولية الفردية والعقوبات الجماعية والنهب والانتقام"، حيث "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي على جريمة لم يرتكبها هو شخصياً. كما تحظر العقوبات الجماعية، وكذلك جميع تدابير الترهيب والإرهاب. وتُحظر الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص المحميين وممتلكاتهم".

كما نصت المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنّه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير."

وبموجب المادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة، يعد تدمير الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير من المخالفات الجسيمة التي تُوجب المحاكمة. كما تعد تلك الممارسات جريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما ينص القانون الدولي الإنساني على أن حماية المدنيين واجبة في جميع الحالات وتحت أي ظرف، ويعتبر قتل المدنيين جريمة حرب في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وقد يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية.

وتحظر المادة (25) من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية "مهاجمة أو قصف المدن والقرى والمساكن والمباني غير المحمية".

وبهذا انتهكت الهجمات الإسرائيلية القانون الدولي الإنساني، وكافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

ويحظر القانون الدولي أيضا استهداف المدنيين مباشرة أو بشكل عشوائي أو الاقتصاص منهم، كما يحظر تجويعهم كواحد من أساليب الحرب، وهو ما فعلته إسرائيل ضد قطاع غزة مؤخرا.

كما يحظر القانون مهاجمة أو تدمير أو تعطيل أمور لا غنى للمدنيين عنها مثل المواد الغذائية والزراعات والماشية، وتحديدا مرافق مياه الشرب، وهو أيضا أمر أقرته إسرائيل ضد القطاع.

وحذّرت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، من "تعرّض الفلسطينيين لخطر **التطهير العرقي الجماعي**" ودعت المجتمع الدولي إلى "التوسط بشكل عاجل لوقف إطلاق النار بين حماس وقوات الاحتلال الإسرائيلية". وأضافت: "نفّذت اسرائيل في الواقع تطهيراً عرقياً جماعياً للفلسطينيين بحجّة الحرب. وهي تسعى باسم الدفاع عن النفس، إلى تبرير ما يرقى إلى مستوى التطهير العرقي"[3].

كما انتقدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" تصريحات غالانت حول فرض الحصار على غزة، واصفةً إياها بأنها "مروعة مقززة" وقالت إنها تمثل "دعوة لارتكاب جرائم حرب". كما نقلت المنظمة عن مدير شؤون إسرائيل وفلسطين فيها عمر شاكر، في منشور لها على منصة إكس قوله: "حرمان السكان في أراضٍ محتلة **من الغذاء والكهرباء يشكل عقاباً جماعياً وهو جريمة حرب، مثله مثل استخدام التجويع سلاحاً"، وأضاف: "على المحكمة الجنائية الدولية أخذ العلم بهذه الدعوة إلى ارتكاب جريمة حرب".**[4]

ان هذا الاحتلال لذي يحاول توظيف كل امكانياته العسكرية لتنفيذ أبشع المجازر بحق الشعب الفلسطيني يطلق العنان بنفس الوقت ايضا لعصابات مستوطنيه بارتكاب مزيد من الجرائم بحق القرى والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس.

ان مجريات الاحداث على الأرض، والتي تسببت حتى اللحظة باستشهاد وجرح عشرات الالالف من ابناء شعبنا الفلسطيني وهدم وتدمير (بشكل جزئي او كلي) ما يزيد عن 360 الف وحدة سكنية بالإضافة الى نزوح اكثر من 1.9 مليون مواطن فلسطيني جراء عمليات القصف المستمرة، تعيد الى الأذهان مشاهد نكبه شعبنا عام 1948 والمجازر التي ارتكبتها

---

[3] https://www.ohchr.org/ar

[4] https://www.aljazeera.net/

عصابات الاحتلال بحقه في ظل صمت وتساوق دولي مزدوج المعايير، يجعلنا نؤكد على ان سلوك شعبنا الفلسطيني هو السلوك الذي كفله القانون الدولي الانساني بالدفاع عن نفسه وارضه وممارستنا لحقنا في تقرير مصيرنا وهو السلوك الطبيعي في مواجهه قوى الشر والقتل والدمار المتمثل بالاحتلال الاسرائيلي على ارضنا الفلسطينية والمستمر منذ اكثر من 75 عاما.

النزوح القسري[5]

يعرف التهجير القسري بأنه إبعاد الأشخاص عن أراضيهم بشكل دائم أو مؤقت على غير إرادتهم دون توفير الحماية القانونية أو غيرها من الوسائل الأخرى لهم، يعرّف التهجير القسرى بأنه "ممارسة ممنهجة تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراض معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلا عنها".

ويكون التهجير القسري إما مباشرا أي ترحيل السكان من مناطق سكناهم بالقوة، أو غير مباشر، عن طريق دفع الناس إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد.

وهو يندرج ضمن جرائم الحرب والإبادة الجماعية، وفق ما ورد في نظام روما الإنساني للمحكمة الجنائية الدولية.

ويكون التهجير القسري إما بصورة مباشرة عبر استخدام القوة أو غير مباشرة عبر التهجير من خلال وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد.

ووفق ما ورد في نظام روما الإنساني لـــ المحكمة الجنائية الدولية، فإن "إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين يشكل جريمة ضد الإنسانية."

ويتعرض الفلسطينيون منذ 75 عاما للتهجير القسري الذي يصنف أيضا كجريمة ضد الإنسانية، وهو سياسة ممنهجة يمارسها ضدهم الاحتلال الإسرائيلي منذ نكبة عام 1948.

[5] https://www.alquds.com/ar/categories/opinions

بعيدا عن القانون الدولي بكافة انواعه وتوصيفه لما يحصل في قطاع غزه من جرائم صهيونية وعمليات قتل ضد الشعب الفلسطيني، فالتهجير القسري للسكان يعتبر احدى اهم المرتكزات التي استند عليها المشروع الصهيوني منذ بدء تطبيقاته الميدانية في فلسطين. حيث اعتمدت المجموعات الصهيونية المسلحة عشية النكبة عام 1948 سياسة الطرد والارهاب المنظم في استهداف المدنيين وتدمير القرى الفلسطينية واحدة تلو الاخرى، وكان من نتيجة المجازر التي ارتكبت بحق السكان تهجير نحو 800 الف فلسطيني باتجاه الدول المحيطة بفلسطين، والذين اصبحوا فيما بعد لاجئين يتجاوز عددهم اليوم (6) ستة ملايين نسمة.

هذه الممارسات دعمتها واحتضنتها مواقف مسؤولين اسرائيليين في المراحل الاولى التي سبقت النكبة. فقد قال احد مؤسسي دولة الاحتلال الاسرائيلي عام 1937 (ديفيد بن غوريون) في شرحه للضرورة التي تمثلها عملية طرد الفلسطينيين من ارضهم واهمية التوسع بها كحاجة للمشروع الصهيوني: "مع الترحيل القسري ستكون لدينا مساحات شاسعة للاستيطان...أنا أؤيد الترحيل القسري. لست أرى فيه ما هو غير أخلاقي".

وفي ظل تشريد أكثر من 1.8 مليون مواطن واجبارهم على النزوح القسري الى جنوب القطاع وتحول مناطق واسعة في قطاع غزة إلى أنقاض أشارت رافينا شامداساني المتحدثة باسم مكتب حقوق الانسان "إلى أن القانون الدولي يتطلب أن أي إخلاء قانوني مؤقت تقوم به إسرائيل، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، لمنطقة ما على أساس أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية، يجب أن يكون مصحوبا بتوفير السكن المناسب لجميع الأشخاص الذين تم إجلاؤهم، في ظل ظروف مرضية تتعلق بالنظافة والصحة والسلامة والتغذية " .

وقالت المتحدثة "يبدو أنه لم تكن هناك أي محاولة من جانب إسرائيل لضمان ذلك للمدنيين البالغ عددهم 1.1 مليون ممن أمروا بالتحرك. ويساورنا القلق من أن هذا الأمر، المقترن بفرض (حصار كامل) على غزة، لا يمكن اعتباره إجلاء مؤقتا قانونيا، وبالتالي قد يصل إلى مستوى النقل القسري للمدنيين بما ينتهك القانون الدولي[6]."

التهجير القسري لسكان شمال قطاع غزة هي عملية تهجير قسري أمر بها جيش الاحتلال الإسرائيلي في 13 أكتوبر 2023 لجميع المجتمعات الواقعة شمال وادي غزة، بما في ذلك مدينة غزة، للإخلاء إلى الجنوب. وقد أدانت باولا

[6] https://news.un.org/ar/story/2023/10/1124977

جافيريا بيتانكور، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، أمر الإخلاء القسري ووصفته بأنه "جريمة ضد الإنسانية وانتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي."

وأصدرت منظمة أطباء بلا حدود بياناً وصفت فيه أمر الإخلاء بـــ"المشين" و"اعتداء على الرعاية الطبية وعلى الإنسانية"

كما أصدرت منظمة الصحة العالمية نداء "يناشد إسرائيل أن تلغي على الفور أوامر إجلاء أكثر من مليون شخص يعيشون شمال وادي غزة" للصعوبة الشديدة في نقل مرضى الرعاية الحرجة، وأن الإمدادات الطبية تُستنزف وأن "المستشفيات الأربعة التابعة لوزارة الصحة في جنوب غزة تجاوزت طاقتها بالفعل." وأصدرت اليونيسف ولجنة الإنقاذ الدولية بيانات مماثلة .

تم وصف أمر التهيجر الإسرائيلي على أنه نقل قسري للسكان من قبل جان إيجلاند ، الدبلوماسي النرويجي السابق المشارك في اتفاق أوسلو. "الترحيل القسري" هو النقل القسري للسكان المدنيين كجزء من جريمة منظمة ضدهم ويعتبر جريمة ضد الإنسانية من قبل المحكمة الجنائية الدولية. في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية، قال إيجلاند: "هناك مئات الآلاف من الأشخاص يفرون للنجاة بحياتهم – وهذا ليس شيئًا يجب أن يسمى إخلاء. إنه نقل قسري للأشخاص من شمال غزة بأكمله، والذي وفقا لاتفاقية جنيف جريمة حرب". حذرت المقررة الخاصة للأمم المتحدة فرانشيسكا ألبانيز من حدوث تطهير عرقي جماعي في غزة. كما وصف المؤرخ الإسرائيلي ومدير برنامج دراسات الهولوكوست والإبادة الجماعية في جامعة ستوكتون راز سيغال عملية التهجير بأنها "حالة نموذجية للإبادة الجماعية.

استهداف المدارس والمستشفيات في القانون

إن ما يجري الآن في غزة من قتل وابادة جماعية في حق السكان المدنيين يعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، وجريمة حرب كاملة الأركان تعبر عن حالة الجنون التي وصل إليها نتنياهو وقادة جيش الاحتلال، فالأمر يتعلق بجريمة ضد مدنيين عزل، وبالرغم من ان كل المواثيق والقوانين الدولية يمنع تماما قصف المستشفيات والمدارس مهما كانت الأسباب، ولا يمكن لإسرائيل والدول الغربية أن تبرر هذا القصف. فهو يتعارض بالكلية مع قوانين الحرب الإنسانية التي

لا يجب انتهاكها، فبموجب اتفاقية جنيف لسنة 1949م، وما تلاها من بروتوكولات ملحقة سنة 1977م، "يحظر استهداف المدنيين في الحروب مع اعتبار المدارس والمستشفيات خطوطا حمراء محمية بموجب القانون الدولي."

الانتهاكات بحق المؤسسات التعليمية[7]

ان قيام قوات الاحتلال بتوجيه هجمات مقصودة تستهدف المؤسسات التعليمية كجامعة الازهر والجامعة الإسلامية والمدارس يعتبر انتهاكا جسيما لاحكام اتفاقية جنيف ويشكل جريمة حرب خلافا للمادة الثامنة من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

5 شهداء من بين كل ألف طالب وطالبة ملتحقين بمدارس قطاع غزة

بلغ عدد الشهداء من الطلبة الملتحقين في المدارس في غزة اكثر من 4037, شهيداً وشهيدة، فيما بلغ عدد الجرحى من الطلبة الملتحقين في المدارس اكثر من 7295 جريح وجريحة. **في حين** بلغ عدد الشهداء من المعلمين والإداريين اكثر من 209 شهيداً وشهيدة، فيما بلغ عدد الجرحى من المعلمين والإداريين 619 جريح وجريحة وذلك خلال الغارات على قطاع غزة.

"أما بخصوص الاعتداءات على البنية التحتية للمدارس، فقد تم الاعتداء على 239 مدرسة حكومية في قطاع غزة من خلال قصفها بالغارات الجوية، منها 45 مدرسة دمرت تدميراً بالغاً، كما تم الاعتداء على 50 مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين"[8]

آلاف الطلاب في قطاع غزة حرموا من حقهم بالتعليم المدرسي

وكرد فعل طبيعي للقصف المستمر بالغارات العنيفة على قطاع غزة وحصيلة الشهداء من الطلبة والمعلمين وتدمير البنية التحتية لعدد لا بأس به من المدارس فقد تم تعطيل جميع المدارس في قطاع غزة منذ بدء العدوان وحرمان حوالي 608

---

[7] اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم
[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

آلاف طالب وطالبة من حقهم بالتعليم المدرسي. كما تم استخدام 70 مبنى مدرسي حكومي كمدارس إيواء للنازحين و145 مبنى مدرسي تابع لوكالة الغوث كمركز ايواء للنازحين في قطاع غزة[9].

الانتهاكات الإسرائيلية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي[10]

- قام طيران الاحتلال بقصف حرم الجامعات الفلسطينية في غزة والتضييق على طلبة الجامعات الأخرى، وحرم اكثر من 550 طالب وطالبة في قطاع غزة من التحاقهم في المنح الخارجية بسبب إجراءات الاحتلال وعدم التمكن من السفر مما حرمهم من فرصة التعليم الجامعي.

مؤسسات التعليم العالي والجامعات	
العدد	**نوع الاعتداء**

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
[10] جميع البيانات التي تم استخدامها حول هذا الموضوع اخذت من تقرير اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم " الأوضاع التربوية والثقافية والعلمية في فلسطين والقدس 7 تشرين اوا/أكتوبر 2023 وحتى 26 كانون اول/ديسمبر 2023"

19	شهداء من الأكاديميين و العاملين في قطاع التعليم العالي
462	شهداء من الطلبة الجامعيين
13	تدمير وقصف مباني ومؤسسات التعليم العالي
19	المؤسسات التعليمية المغلقة منذ بدء العدوان
7	طلبة فلسطينيين تم فصلهم من الجامعات الإسرائيلية نتيجة منشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي مناهضة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

لحظة تدمير الجامعة الاسلامية في قطاع غزة التي تستضيف كرسي "اليونسكو" لعلوم الفلك والفيزياء الفلكية وعلوم الفضاء

العالم والبروفيسور الفلسطيني الكبير سفيان التايه الذي ارتقى مع عائلته نتيجة قصف منزله في قطاع غزة، وهو حامل كرسي اليونسكو لعلوم الفلك والفيزياء الفلكية وعلوم الفضاء في الجامعة الاسلامية بغزة، ويعد من أفضل 2% من علماء العالم.

الانتهاكات الإسرائيلية في مجال التعبير الثقافي

- أسفرت الحرب الوحشية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي، والتي يتجاوز فيها كافة القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الفنانين والمثقفين، في استشهاد أكثر من 36 من المبدعين الفلسطينيين (مثقفين، وكتاب، وفنانين، وشعراء) واعتقال فنانتين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 على خلفية منشورات مناهضة للعدوان.
- طالت أسلحة التدمير الإسرائيلية مكونات الحركة الرياضية الفلسطينية في قطاع غزة، باستشهاد العديد من الرياضيين، منهم 49 لاعباً من مختلف الألعاب الجماعية والفردية، و17 فنياً وإدارياً، وتسجيل 5 حالات اعتقال، والعديد من الإصابات الجسدية.
- قصف طيران الاحتلال ملعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، وكذلك ملعب بيت حانون، فيما تحوّل ملعب بجانب المستشفى الإندونيسي بغزة إلى مقبرة جماعية، كما تم قصف 3 أندية فروسية، وملعب لرياضة البيسبول، بالإضافة إلى صالات ومراكز لممارسة رياضات الألعاب القتالية،

لوحة للفنانة هبة زقوت والتي استشهدت نتيجة استهدافها وعائلتها بالطيران الحربي الإسرائيلي

الانتهاكات الإسرائيلية في مجال التراث المادي وغير المادي

أثر العدوان على التراث الثقافي	
تدمير كلي/جزئي	اعتداء على المواقع التاريخية والأثرية
24	مواقع أثرية
10	متاحف
12	مساجد أثرية
6	كنائس وأديرة
35	مكتبات ومؤسسات ثقافية

تدمير المسجد العمري هو أقدم مسجد في مدينة غزة وأساساته تعود للفترة البيزنطية

الانتهاكات الإسرائيلية في مجال العمل الإنساني وطواقم المنظمات الدولية[11]

تشكل الهجمات المتعمدة ضد المستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى مخالفة جسيمة للقوانين والأعراف وتشكل جريمة حرب سندا للمادة الثامنة من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية

وبذلك فان القصف الإسرائيلي الذي طال المستشفى الأهلي (المعمداني) في مدينة غزة مخلفا مئات القتلى والمصابين ودمارا واسعا في حادثة قد ترتقي إلى جريمة حرب. كما جاء استهداف المستشفى الأهلي الذي يتبع لإدارة جمعية مسيحية بالتزامن مع إعلان الجهات الطبية في غزة أن المستشفيات دخلت مرحلة الانهيار الفعلي بسبب انقطاع الكهرباء وشح الوقود ."

[11] المكتب الإعلامي- وزارة الصحة الفلسطينية

(30) مستشفى أخرجها الاحتلال عن الخدمة من أصل 36 مستشفى ، حيث يعمل فقط 6 مستشفيات وأغلبها في مناطق الجنوب من القطاع .

(53) مركزاً صحياً أخرجه الاحتلال عن الخدمة.

(150) مؤسسة صحية استهدفها الاحتلال بشكل جزئي.

(121) سيارة إسعاف دمرها الاحتلال بشكل كامل.

(101) حالة اعتقال من الكوادر الصحية.

(337) شهداء من الطواقم الطبية.

(748) الإصابات في الكوادر الصحية

(45) شهيد من طواقم الدفاع المدني

استشهاد أكثر من 136 موظفاً أممياً

استهداف 52 منشأة تابعة لامم المتحدة

استهداف نحو 65 مدرسة تابعة للاونروا

استهداف المباني الدينية[12]

يعتبر تعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة لاغراض دينية او تعليمية او الفنية او العلمية او الخيرية والاثار التاريخية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى انتهاكا جسيما لاحكام اتفاقيات جنيف وبالتالي تشكل جريمة حرب سندا للمادة الثامنة من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

وقد استهدف الاحتلال الإسرائيلي أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية مما أدى الى تضرر نتيجة للعدوان الإسرائيلي على غزة 306 مسجداً منهم 196 مسجداً تضرر جزئياً و 110 هدماً كلياً، من ضمنها الجامع العمري الكبير في غزة هو

[12] وزارة الأوقاف الفلسطينية

المسجد الأكبر والأقدم في قطاع غزة، ويقع في مدينة غزة القديمة، وقد أُطلق عليه هذا الاسم تكريماً للخليفة عمر بن الخطاب. حيث أدى القصف الى تهدم المسجد بالكامل ولم يتبق منه سوى مأذنته التى لحقت بها بعض الأضرار أيضاً، حيث تهدم الجزء العلوى من المأذنة.

الجامع العمري الكبير

إضافة إلى استهدافه 3 كنائس بالقطاع من ضمنها كنيسة القديس برفيريوس اقدم كنيسة بغزة فالكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، والواقعة في حي الزيتون– تعدّ ملاذا لكل من المسيحيين والمسلمين خلال حروب إسرائيل الدورية ضد غزة. سميت الكنيسة نسبة إلى القديس برفيريوس الذي دفن فيها، قبر القديس موجود في الزاوية الشمالية الشرقية للكنيسة. يعود تاريخ البناء الأصلي لكنيسة القديس برفيريوس إلى عام 407 م فوق معبد وثني خشبي يعود لحقبة سابقة.

كنيسة القديس برفيريوس

وفيما يلي أسماء المساجد والكنائس التي تم تدميرها في غزة نتيجة العدوان:

أسماء المساجد الفلسطينية التي تم تدميرها في غزة

مسجد "الحبيب محمد" في خان يونس جنوبي قطاع غزة

مسجد سعد الأنصاري

مسجد اليرموك بغزة

المسجد الغربي (مسجد الشيخ أحمد ياسين) غرب مدينة غزة

مسجد العباس بمدينة غزة

المسجد العمري الكبير في مدينة غزة وهو ثالث أكبر مسجد في فلسطين

مسجد السلام في دير البلح

ركام مسجد الأنصار في مخيم جنين

مسجد الغربي في مدينة غزة

مسجد السوسي في مدينة غزة

مسجد اشتيوي في مدينة غزة

مسجد كاتب ولاية في مدينة غزة

مسجد الشيخ شعبان في مدينة غزة

مسجد الشمعة في مدينة غزة

مسجد الجامعة الإسلامية في مدينة غزة

مسجد الإمام علي في معسكر جباليا

مسجد شهداء الأقصى في النصيرات

مسجد أنور عزيز في معسكر جباليا

مسجد فاطمة الزهراء في مدينة الزهراء

مسجد الكتيبة

مسجد حطّين في شارع الجلاء.

مسجد الأمين محمّد غرب مدينة غزّة

ومسجد محمّد الحبيب (الماليزي) في محافظة خان يونس

مسجد "النور المحمدي" في حي الشيخ رضوان

مسجد صلاح الدين الأيوبي

مسجد الإحسان في جباليا

مسجد القسام بالنصيرات

مسجد مريم العطية (معاذ بن جبل) الشمال – منطقة الصفطاوي

مسجد الامام الشافعي الشمال– معسكر جباليا

مسجد أنور عزيز الشمال– معسكر جباليا

مسجد الإمام علي الشمال– معسكر جباليا

الغربي غزة– الشاطئ

مسجد الزهراء الشمال – غرب معسكر جباليا

مسجد الشمعة غزة

مسجد التقوى الوسطى– النصيرات

مسجد إسماعيل أبو شنب خان يونس– عبسان الكبيرة.

مسجد عماد عقل – جباليا.

مسجد التوبة

مسجد خلفاء الراشدين

مسجد حمزة

مسجد المشاهرة

مسجد العودة

مسجد يافا

مسجد عبدالله عزام

مسجد المجمع الإسلامي

مسجد الإيمان

مسجد شهداء الأقصى

مسجد أبو خضرة

مسجد السرايا

مسجد السلام

أسماء الكنائس التي تم تدميرها في غزة

كنيسة الروم الأرثوذكس –ثالث أقدم كنائس العالم– وسط مدينة غزة.

كنيسة القديس برفيريوس للروم الأرثوذكس أقدم كنيسة في قطاع غزة

كنيسة غزة اللاتينية

استهداف الصحفيين[13]

يعتبر الصحفيون مدنيون وفقا للمادة 79 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف وينطبق عليهم تعريف المدنيين الوارد في احكام المادة 50 من ذات البروتوكول، ووفق المادة 85 من هذا البروتوكول فان الاعتداء على المدنيين يشكل انتهاكا جسيما لأحكام القانون الدولي الإنساني، والذي يعتبر جريمة حرب وفقا لأحكام المادة 8 من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولى.

الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحافة	
الشهداء من الصحفيين	**117**[14]
الصحفيين المفقودين	**2**
المعتقلين	**10**
الجرحى من الصحفيين	**140**
قصف مكاتب إعلامية وقنوات إخبارية	**أكثر من 66 مؤسسة ومكتب اعلامي**

وحتى تاريخ اعداد هذا التقرير، أشارت نقابة الصحفيين الفلسطينيين الى وقوع مئات الجرائم والانتهاكات الجسيمة بحق الصحفيين ووسائل الاعلام في الضفة الغربية وغزة، من ضمنها استشهاد 117 صحفياً وعاملاً في قطاع الاعلام، و إصابة ما يزيد عن 140 صحفياً بجروح، قصف منازل عائلات 60 صحفياً، وتدمير مقار لـــ66 مؤسسة ومكتب صحفي، تعطيل عمل 25 إذاعة محلية (24 في غزة وواحدة في الضفة)، واغلاق وتقييد عمل 3 وسائل إعلامية، واعتقال 35 صحفيا، مازال منهم 10 رهن الاعتقال.

كما حذرت نقابة الصحفيين من ارتكاب قوات الاحتلال جرائم جديدة ضد الصحفيين الفلسطينيين بسبب حملة تحريض مبرمجة من وزارات وبعض وسائل الإعلام العبرية المرتبطة بآلة الحرب والقتل الصهيونية. وأشارت النقابة إلى أن

---

[13] نقابة الصحفيين الفلسطينية

[14] المكتب الإعلامي – وزارة الصحة

نشر موقع وزارة الخارجية في حكومة الاحتلال، وموقع صحيفة (يديعوت احرنوت) ومواقع ومحطات تلفزة أخرى صور وأسماء أربعة صحفيين هم حسن صليح ويوسف مسعود وعلي محمود وحاتم علي ومثنى النجار وسعيد الخطيب، استناداً إلى تقرير من منظمة Honest Reporting المنحازة للاحتلال، هو تحريض صارخ ودعوة لاستهدافهم وقتلهم. وتابعت النقابة أن الطعن بمهنية الصحفيين الفلسطينيين الذين يعملون مع وكالات ووسائل إعلام أجنبية هدفه تفريغ هذه الوكالات من الرواية وزاوية التغطية الفلسطينية، وجعلها حكراً على الإسرائيليين وروايات الكذب والتضليل.

استخدام أسلحة محرمة دوليا

اكثر من عشر الاف غارة جوية بما يعادل اكثر من 56 الف طن من المتفجرات اطلقت على مساحة 360 كيلو متر مربع، أي بمعدل ما يقارب 156 طن من المتفجرات القيت على كل كيلو متر مربع في قطاع غزة منذ بداية العدوان

إن كمية المتفجرات التي ألقاها جيش الاحتلال على قطاع غزة- خلال اول أسبوعين من الحرب- تقترب من حجم القنبلة الذرية التي ألقتها الولايات المتحدة على مدينة هيروشيما اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية.

حيث أن وزن قنبلة هيروشيما كان 15 ألف طن بينما يصل حجم ما ألقته إسرائيل على غزة 12 ألف طن من المتفجرات في الأسبوعين الأوليين من العدوان، إلا أن التطوير الذي طرأ على زيادة وفاعلية القنابل مع ثبات كمية المتفجرات قد يجعل هذه الكمية تعادل 1.5 من حجم قنبلة هيروشيما، كون المتفجرات عندما تتوزع على مساحة أكبر تصبح قوتها أكبر منها عندما تسقط على مكان واحد.

كما ان المتفجرات التي ألقيت على هيروشيما من نوع "تي إن تي (TNT) "بينما ما ألقته إسرائيل على غزة خليط يعرف بـــ"آر دي إكس (RDX) "الذي يطلق عليه اسم "علم المتفجرات الكامل، وتعادل قوته 1.34 قوة "تي إن تي" مما يعني أن القوة التدميرية للمتفجرات التي ألقيت على غزة تزيد على ما ألقي على هيروشيما، مع ملاحظة أن مساحتها 900 كيلومتر مربع بينما مساحة غزة لا تزيد على 360 كيلومترا.

إضافة إلى ذلك أن القنبلة التي استخدمت في قصف مستشفى المعمداني من نوع "إم كيه-84 (MK-84) "التي تصل دائرتها التدميرية إلى 360 مترا. و هذه القنبلة نسخة معدلة من "إم كيه-82 (MK-82) "حيث زاد حجم غلافها الخارجي بمقدار بوصة واحدة مما يعني أنها تتشظر إلى 17 ألف شظية عند الانفجار، ويتراوح حجم الشظية الواحدة منها بين 2-6 غرامات

وإلى جانب الفسفور الأبيض، تستخدم إسرائيل حاليا قنابل أعماق (القنابل الارتجاجية) والتي لديها القدرة وصول حتى 50 قدما (15 مترا) تحت الأرض و6 أمتار بأرضية الكتل الخرسانية، و هذه القنابل هي نفسها التي استخدمتها الولايات المتحدة بالعراق وسوريا وأفغانستان.

بالإضافة الى استخدامها القنابل فراغية (137) والتي تقوم حاضنتها الأساسية على حافظتين إحداهما للوقود القابل للاشتعال وأخرى للمتفجرات، مع فيوزات قادرة على تفجير الحافظتين بشكل منفصل، مما يؤدي الى انهيار البناية دفعه واحدة.

وبإمكان هذه القنابل –إذا كانت موجهة– الدخول من نافذة البناية بحيث يحدث الانفجار الأول فينتشر السائل القابل للاشتعال ثم الانفجار الثاني (المتفجرات) فيتم امتصاص الأكسجين محدثا ما يسمى "الانفجار الداخلي" ثم الانفجار الخارجي فتكون النتائج مضاعفة.

قائمة بالقذائف التي تم استخدامها خلال العدوان على غزة[15]

1- ام 107 شديدة الانفجار ومتشظية 1950 شظية تنتشر على مساحة 1000 متر تلقى لمسافة 18 – 19 كم.
2- قذائف ام 795.
3- الفسفور الأبيض وقذائف مدافع 155 ملم تحتوي كل قذيفة على 116 قطعة لباد منقوعة بالفسفور مما يؤدي للاختراق مع ملامسته الاكسجين
4- قذائف التحصينات جي بي يو 28 وزن 2270 كغم فيها 286 كغم متفجرات
5- قنابل بلو 109 خارق للتحصينات وزن 900 كغم فيها 250 كغم متفجرات تخترق 3.6 متر بالخرسانة ولعمق 60 متر
6- قنابل م ك 84 استخدمت في المستشفى المعمداني
7- صواريخ هيل فاير يوجه بالليزر لاختراق الدروع
8- قنابل بنكر بسترس
9- قنابل جي بي يو 28 وزن 2270 كغم وفيها 286 كغم متفجرات
10-صاروخ سبايس تم تطويره إسرائيليا عن جي بي يو الأمريكي يطابق الصورة مع الهدف عند الانطلاق يتفادى تشويش الأقمار الصناعية يزن 1000 – 2000 رطل خارق للتحصينات.

[15] اللواء واصف عريقات

الفسفور الأبيض دولياً

المادة الثالثة من اتفاقية جنيف والتي تتعلق بأسلحة تقليدية معينة تحظر استخدام تلك الأسلحة الحارقة ضد الأهداف المدنية كما تحد من استخدام الأنواع ضد الأهداف العسكرية المتاخمة لمواقع تمركز المدنيين

ولذلك يعتبر الفسفور الأبيض محرم دوليا حتى ضد الجنود والمواقع العسكرية خلال الحروب وفق اتفاقية لاهاي.

كون قنابل الفسفور الأبيض تشتعل في الهواء وتتسبب في حروق تصل حتى العظم وتلف في أجهزة الجسم وتهتكات بالجهاز التنفسي لأنها تطلق حرارة تصل إلى 1300 درجة مئوية.

قنابل الفسفور الأبيض هي عبارة عن سلاح يعمل عبر امتزاج الفسفور فيه مع الأكسجين .والفسفور الأبيض عبارة عن مادة شمعية شفافة وبيضاء ومائلة للاصفرار رائحتها قريبة لرائحة الثوم وتشتعل لمجرد تعرضها للهواء وتستمر بالاحتراق حتى تتأكسد بشكل كامل، فهو يتفاعل مع الأكسجين بسرعة كبيرة منتجا نارا ودخان أبيض كثيف، وفي حال تعرض منطقة ما بالتلوث بالفسفور الأبيض يترسب في التربة أو قاع الأنهار والبحار أو حتى على أجسام الاسماك، وعند تعرض جسم الإنسان للفسفور الأبيض يحترق الجلد واللحم فلا يتبقى الا العظم. كون شدتها تكون حرارية وكيميائية بنفس الوقت

وهي مادة ضارة لمجرد التعرض لها سواء عن طريق الجهاز التنفسي او الجهاز الهضمي او عن طريق الجلد.

كما يحدث له امتصاص من الجلد للأعضاء الداخلية قد تسبب اثار على الجهاز الدموي والقلب.

كما تؤثر على العيون وتسبب حروق في قرنية العين وحساسية ضوئية والتهاب في ملتحمة العين.

كما يتأثر الجهاز التنفسي حيث نسبب سعال وصداع واستسقاء في الرئتين.

المرأة والطفل[16]

الاحتلال الاسرائيلي يقتل 3 إناث و5 أطفال كل ساعة في قطاع غزة

حوالي 1.10 مليون أنثى كانت تسكن في قطاع غزة قبل عدوان الاحتلال الإسرائيلي في السابع من تشرين أول 2023، تشكل ما نسبته 49.3% من إجمالي السكان في القطاع، منهن 590 ألف أنثى يسكن في المحافظات الشمالية لقطاع غزة (محافظة شمال غزة ومحافظة غزة) بنسبة بلغت 53.5% من الاناث في القطاع. وهناك حوالي 1.05 مليون طفل دون سن الثامنة عشرة يسكنون في قطاع غزة قبل العدوان يشكلون ما نسبة 47.1% من سكان القطاع، منهم حوالي 32% دون سن الخامسة (340 ألف طفل).

6 من أصل 10 اشخاص في قطاع غزة نازحين

نزح 1.8 مليون شخص في قطاع غزة (منهم اكثر من 500 ألف سيدة وفتاة) ، وفقدت 98 عائلة فلسطينية عشرة من أفرادها أو أكثر. و95 عائلة فلسطينية فقدت ما بين 6 إلى 9 أفراد؛ وفقدت 357 أسرة ما بين اثنين إلى خمسة من أفرادها. وفي ذات السياق هناك أكثر من 830 طفلا تم الابلاغ عنهم من بين المفقودين في القطاع.

صحة النساء والاطفال مهددة بالخطر

هناك حوالي 546 ألف انثى في سن الإنجاب (15–49 عام) في قطاع غزة، منهن حوالي 58% متزوجات، وأشارت التقارير الصحية في قطاع غزة الى ان هناك حوالي 50 ألف امرأة حامل في قطاع غزة، حيث ستلد 5,500 امرأة خلال الأسابيع القادمة أي ما معدله 183 مولود جديد يومياً في قطاع غزة، وهذا يعني أن هناك احتمالية كبيرة لزيادة الولادات التي ستحدث ضمن ظروف صحية غير آمنه، الامر الذي يعد انتهاك خطير لحقوق النساء وقد يعرض حياتهن وحياة مواليدهن للخطر، اذ يعتبر الحصول والوصول الى خدمات الولادة الآمنة والأساسية احد التحديات الجسام التي تواجه النساء في قطاع غزة، بسبب الحركة غير الآمنة وايضاً المراكز الصحية المعرضة للقصف في أي لحظة، وهناك 10 مشافي توقفت عن تقديم الخدمات الصحية، حيث انخفضت معدلات الولادة اليومية في مستشفى الشفاء الرئيسي في غزة

---

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_GazaWar17DayA.docx

الى 21 حالة ولادة يوميا من أصل 30 – 40 حالة في الظروف العادية، ويتم إخراجهم بعد ساعتين أو ثلاث ساعات من الولادة حتى تتمكن المستشفى من توفير مساحة للمرضى الآخرين، كما تحتاج النساء الحوامل في غزة إلى 300 مل من السوائل لدعم أطفالهن الذين لم يولدوا بعد، لكن الحصار يقيد حصولهن على المياه النظيفة والتغذية السليمة، حيث انخفض معدل توفر المياه الى 3 لتر يومياً لكل شخص في ظل توقف 3 محطات لتحلية المياه بشكل تام وهذا يؤثر على صحتهن ويزيد من المخاطر أثناء الولادة. يذكر ان حوالي 96% من الأسر تعتمد على مياه شرب غير أمنة في الأوضاع والظروف العادية (وجود مصدر محسن لمياه الشرب داخل الوحدة السكنية خالي من بكتيريا E.coli ومتاح في أي وقت).

الصحة النفسية للمواطنين في قطاع غزة في تدهور ما قبل عدوان الاحتلال الإسرائيلي[17]

أظهرت دراسة اعدها البنك الدولي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الصحة النفسية حول اثر الحرب الذي شنه الاحتلال الاسرائيلي على القطاع في العام 2021 وتم جمع بياناتها في الربع الاول من العام 2022، أن 71% من سكان قطاع غزة (18 سنة فأكثر) مصابين بالاكتئاب بسبب العدوان على القطاع، في حين أن مستويات الاكتئاب كانت متشابهة بين النساء والرجال، وإن توتر الصحة النفسية يصبح أكثر سوء في قطاع غزة خلال العدوان حيث انه لا مكان آمن بالنسبة لسكان القطاع، وكذلك اضطرابات الصحة النفسية الشائعة حيث أن العلاقة طردية بين الفقر المدقع واضطرابات الصحة النفسية، وعليه فان جميع الأطفال والنساء في قطاع غزة تعرضوا الى جميع أنواع الاضطرابات النفسية بسبب العدوان الإسرائيلي. هؤلاء الأشخاص يعانون من آثار سلبية على صحتهم النفسية والاجتماعية نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشونها، وتتضمن هذه الآثار تدهور الصحة النفسية، وارتفاع معدلات القلق والاكتئاب، وضعف العلاقات الاجتماعية، وصعوبة التكيف مع الوضع الجديد. هذا يعني أن هؤلاء الافراد لم يتعافوا بعد من اثار الصدمة التي مروا بها في العام 2021، والان دخلوا وبقية الافراد في القطاع في دوامة جديدة من العنف الاسرائيلي بحقهم، الامر الذي سيفاقم الوضع الصحي النفسي لديهم ويدخل افراد جدد ضمن دائرة الذين يعانون من اضطرابات نفسية والاكتئاب وغيرها.

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تفاقم في انعدام الامن الغذائي[18]

في حين يحظر القانون الدولي الإنساني تعمد تجويع المدنيين باعتباره أسلوبا من أساليب الحرب، وهي القاعدة التي قد يرقى انتهاكها إلى اعتبار هذا الفعل جريمة حرب. وهذا بالفعل ما ارتكبه الاحتلال في هذا العدوان علي مرأي ومسمع من العالم كله، من منع وصول المساعدات الإنسانية وقصف متعمد لأماكن الغذاء والماء.

كما تحظى الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين بحماية خاصة، وتشمل هذه الأعيان والمواد: المواد الغذائية، والمناطق الزراعية التي تنتجها، والمحاصيل، والماشية، ومرافق مياه الشرب وشبكاتها، وأشغال الري، فيحظر مهاجمتها أو تدميرها أو نقلها أو تعطيلها بأي شكل آخر.ومن شأن احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، الحيلولة دون انعدام الأمن الغذائي، مثل القواعد المتعلقة بحماية البيئة والقيود المفروضة على الحصار ووصول مواد الإغاثة الإنسانية.

حسب تقرير لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، خلال النصف الأول من عام 2023، زادت نسبة الفقر بين أفراد الأسر التي ترأسها أنثى في قطاع غزة (52.2%) عن مثيلاتها في الضفة الغربية (10.2%)، وهذا يؤدي الى زيادة تعقيد الوضع بالنسبة لهذه الأسر في ظل الاوضاع السائدة التي تؤدي في معظم الاحيان الى تفاقم التأقلم مع الاعباء الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل وجود معدلات بطالة مرتفعة (66%) بين الاناث من بين المشاركات في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في قطاع غزة خلال الربع الثاني من العام 2023، علماً بأن 41% من الأسر في قطاع غزة كانت تعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد خلال العام 2020، وهناك فجوة مقدارها 11.1 نقطة مئوية لصالح الأسر التي يرأسها إناث بنسبة بلغت 30.6% مقابل 41.7% للأسر التي يرأسها ذكور. يذكر أن هناك زيادة في عدد الأرامل اللاتي يعلن أسرهن في قطاع غزة بأكثر من 1,000 أرملة، بعد استشهاد أزواجهن جراء الحرب المستمرة على القطاع.

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

كارثة بيئية تهدد سبل الحياة في قطاع غزة[19]

يعاني قطاع غزة من أزمة حادة في الحصول على المياه، حيث أنه وفي ظل الظروف الطبيعية في فترة ما قبل السابع من أكتوبر، كان معدل استهلاك الفرد من المياه في القطاع يقدر بحوالي 82.7 لتر/فرد/يوم، ومع اندلاع العدوان، أشارت التقديرات إلى أن سكان القطاع يكاد يستطيعون الوصول الى ما بين 1 – 3 لتر/فرد/يوم فقط، حيث انخفضت نسبة الإمدادات من مصادر المياه بمقدار 90%، وبالتالي فإن نسبة استهلاك المياه قلت بمقدار 92% عما كانت عليه قبل العدوان ، ومن الجدير ذكره هنا أن الحرب خلفت آثاراً كارثية على شبكات المياه ومصادر إمدادات المياه بشكل عام، حيث أن حوالي 55% من البنية التحتية لإمدادات المياه بحاجة إلى إصلاح أو إعادة تأهيل في قطاع غزة.

جميع محطات وأنظمة معالجة المياه العادمة متوقفة عن العمل كلياً في قطاع غزة

في ظل تدمير البنية التحتية، حوالي 65 مضخة صرف صحي لا تعمل، كما أن جميع محطات وانظمة معالجة المياه العادمة والبالغ عددها 6 متوقفة عن العمل بشكل كلي بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الوقود، مما أدى إلى تدفق حوالي 130,000 متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى مياه بحر المتوسط في قطاع غزة.

تكدس النفايات في قطاع غزة

تشير الدلائل الى أن العدوان المتواصل على قطاع غزة وانعدام توفر الوقود، أدى الى إخراج مركبات جمع النفايات الصلبة والمكبات الصحية من الخدمة في قطاع غزة، والذي أثر بدوره على خدمة جمع النفايات بشكل كبير، حيث أنه قبل العدوان كانت نسبة جمع النفايات تقدر بحوالي 98% والتي كان يتم إرسالها الى المكبات الصحية، بينما انخفضت هذه الخدمة الآن في ظل العدوان إلى أقل من 20%، حيث تكدست كميات كبيرة من النفايات في الشوارع ومحيط مراكز الإيواء والمدارس وفي بعض المكبات المؤقتة، ناهيك عن اختلاط النفايات الطبية بالنفايات الأخرى، الأمر الذي ينذر بكارثة صحية وبيئية.

نتيجة لعدوان الاحتلال الاسرائيلي على فلسطين، استعرض الاحصاء الفلسطيني أثر العدوان على الحق في التعليم في فسطين خلال الفترة 2023/10/7– 2023/11/11

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

انتهاكات جسيمة وجرائم حرب

ان حرمان الفلسطينيين الشديد والمتعمد من حقوقهم الأساسية وعلى رأسها الحق بالحياة بناء على هويتهم يدخل في مفهوم جريمة الاضطهاد التي تعتبر صورة من صور الجريمة ضد الإنسانية سندا للمادة السابعة من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

قيام قوات الاحتلال بقطع الماء والكهرباء عن قطاع غزة تعتبر أفعال ينتج عنها معاناة شديدة وأذى خطير يلحق بالمواطنين في قطاع غزة ويعتبر جريمة ضد الإنسانية سندا للمادة السابعة من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

الكهرباء هي شريان الحياة الأساسي في الحياة العصريّة، فهي ضرورية بالنسبة إلى كافة جوانب العيش والانخراط في المجتمعات. وهي التي تجعل الأسر منتجة ونشيطة اقتصاديا، وقادرة على تعليم أفرادها والحصول على المعلومات الضرورية، والحفاظ على الصحة، والترفيه. والانارة، والحصول على الرعاية الصحية والأدوية والأجهزة المساعِدة، وتوفير الماء النظيف، وحفظ الطعام، وتدفئة المنازل وتبريدها، والنقل، ولعمل سائل الإعلام، والحصول على المعلومات.

وبالتالي أنّ الحق المحميّ دوليا في مستوى معيشي لائق يشمل حق كل فرد، دون تمييز، في الحصول على كهرباء كافية وموثوقة وآمنة ونظيفة. والحصول على الكهرباء أمر بالغ الأهميّة لضمان الحقوق الأساسية الأخرى، مثل الحق في الصحة والسكن والماء والتعليم على سبيل الذكر لا الحصر، وينبغي الاعتراف بها كحق متميز من حقوق الإنسان. يقع على عاتق الدول واجب ضمان حصول كل فرد على أرضها وتحت ولايتها على الكهرباء. هذا يعني ضمان إنتاج وتوفير الكهرباء بشكل كاف ومستدام، والتعاون الدولي لضمان توفير كهرباء موثوقة ومعقولة التكلفة ومتاحة للمستهلك.

ازدواجية المعايير الغربية

العمليات الإرهابية الجنونية التي تمارسها حكومة نتياهو المتطرفة بحق الشعب الفلسطيني، والانتهاكات والتنكيل الذي يمارس بحق الأسري الفلسطنيين داخل السجون الإسرائيلية، واستمرار عمليات الاستيطان وتسليح المستعمرين واقتحام المسجد الأقصي مرات عديدة ومنع إقامة الصلاة فيه وغيرها من الممارسات الوحشية التي تنتهك كافة القوانين الدولية والمعايير الإنسانية. كل ذلك يجعلنا ننظر إلي حقوق الإنسان والقوانين الدولية التي لطالما صدعتنا بها الأنظمة الغربية، علي أنها ما هي إلا اكذوبة قد وضعها الغرب حكرا عليه، لاحترام حقوق وآدمية مواطنيه فقط – فزاعة الرجل الأبيض–

ولعل المفارقة العجيبة في التعامل الغربي مع الحرب الروسية الأوكرانية، ومع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مرورا بكافة مراحله التاريخية ووصولا إلي العدوان الإسرائيلي الحالي علي قطاع غزة، توضح ذلك.

ففي **أوكرانيا** البالغ تعدادها 37 مليون نسمة، وبعد مرور ما يقرب من 500 يوم من الحرب الروسية – الأوكرانية، سقط 9 آلاف قتيل ضمنهم 500 طفل، وسجلت حصيلة الإصابات 15 ألف أما النازحين فيقدرون بنحو 7 ملايين.

وفي إطار المساعدات، فقد قدم الغرب لأوكرانيا 93 مليار دولار مساعدات اقتصادية، و50 مليار دولار مساعدات عسكرية، تضمنت دبابات أبرامز ودبابات ليوبارد وطائرات بدون طيار وقنابل عنقودية ومنظومة باتريوت الدفاعية وصواريخ هيمارس ومئات الآلاف من القذائف والطلقات والبنادق، إلي جانب الدعم المعنوي. ولم يقتصر دور الغرب على دعم أوكرانيا وإنما حاصر روسيا بعقوبات قاسية، كملاحقة ومصادرة أموال أغنياء روسيا في بريطانيا وأمريكا ومصادرة العشرات من اليخوت الروسية وعزل روسيا من نظام (سويفت) المالي العالمي، وحظر المعاملات التجارية في مقدمتها استيراد الغاز والحبوب الغذائية.

أما في **قطاع غزة** المحاصر من 17 عام والذي شهد خلال العقدين الماضيين عدوان إسرائيلي وحشي متكرر، ولكن العدوان الحالي يمثل إبادة جماعية بالفعل، وكارثة كبيرة بحق الإنسانية، حيث تعداد سكان القطاع يبلغ 2.4 مليون نسمة وبعد مرور أكثر من 30 يوما من العدوان الإسرائيلي الدموي الغاشم سقط أكثر من 10 آلاف شهيد، بينهم ما يقرب من 5 آلاف طفل، إلي جانب المفقودين تحت الأنقاض ويقارب عددهم حتي الآن 3 الآف، و27 ألف مصاب تقريبا، إصابات وحروق خطيرة وبتر للأطراف نتيجة استخدام قنابل فسفورية وأسلحة محرمة دوليا، فطبقا لتقرير المرصد الأورومتوسطي، فإن القذائف التي ألقاها الاحتلال علي غزة منذ بداية العدوان وحتي نهاية أكتوبر تعادل إلقاء قنبلتين نوويتين، كما بلغ عدد النازحين 1.5 مليون.ومع ذلك لم تخرج علينا حكومات الغرب مدعي الرقي والحضارة بتصريح إدانة أو استنكار واحد لهذه المجازر البشعة، علي عكس ما تخرج به من تصريحات حول الحرب علي أوكرانيا وضحاياها ومصابيها.

أما المساعدات المقدمة لقطاع غزة، فقد اقتصر دور الغرب علي تقديم 300 شاحنة مساعدات، تضمنت أدوية وسلع غذائية فقط قاربت صلاحيتها علي الانتهاء، ناهيك عن التعنت الإسرائيلي في دخولها وعدم التزامها بالقانون الإنساني أثناء الحرب فيما يتعلق بالإغاثة

وختاما .....غزة تباد والعالم يقف متفرجا، والاحتلال يتمادي في وحشيته وعربدته، ولا يردعه شئ. يوهمنا الغرب بأنه منبع الإنسانية والحقوق والحريات، بينما يدعمون في العلن استمرار القصف، وإبادة المدنيين. يكذبون الكذبة ويصدقونها، والحكومات العربية لم تتخذ خطوات تصعيدية حتي الآن، من شأنها ردع تل أبيب وحلفائها، كتعليق مصالح إسرائيل والغرب لديها.

لقد أنهكت غزة تماما، علي مستوي البشر والحجر، ومن رحلوا ليسوا أرقاما، بل عائلات كاملة لديها أحلام وطموحات وكان كان يجب علي العالم مدعي الإنسانية أن ينادي بوقف تلك المجازر وأن يقف احتراما لدمائنا العربية الشريفة البريئة في فلسطين المحتلة.

حالة حقوق الانسان في الضفة الغربية

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تصعيد إجراءاتها وانتهاكاتها الممنهجة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، مستغلة انشغال العالم بعدوانها المتواصل على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي، وهي ما تزال تمعن في ممارساتها التي تخدم نظام الفصل العنصري الذي أقامته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب ذلك، تصاعدت وتيرة الاعتداءات التي ينفذها المستعمرين بحماية ومشاركة جنود الاحتلال. حيث نفذ خلال العام الماضي، 12161 اعتداءً بحق المواطنين وممتلكاتهم في مختلف المحافظات، سُجلت 5308 اعتداءات منها بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، في ارتفاع قياسي في عدد الاعتداءات المسجلة في عام واحد. وقد اسفرت هذه الاعتداءات عن استشهاد 22 مواطنا منذ بداية العام، 10 منهم بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.[20]

الحق بالتنقل وحرية الحركة

إن الحق في التنقل وحرية الحركة هو أحد حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن تكون مكفولة للجميع دون تمييز، وإن تقييد سلطات الاحتلال الإسرائيلي لهذه الحقوق بالنسبة للفلسطينيين، في مقابل تسهيلها للمستعمرين ، هو عقاب جماعي يحظره القانون الدولي، وهو في ذات الوقت تعبير واضح عن أحد مظاهر نظام الأبارتهايد الذي فرضته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتجلى مظهر هذا النظام الأكثر تطرفاً في مدينة الخليل (H2) جنوب الضفة الغربية، وفي بلدة حوارة شمال الضفة الغربية، حيث منعت إسرائيل منذ السابع من أكتوبر التجول في هذه المناطق ومنعت الأهالي الخروج منها أو الدخول إليها بشكل متواتر وأجبرتهم على إغلاق محالهم التجارية ما ألحق أضراراً اقتصادية هائلة بهم.

الحق في التنقل وحرية الحركة هي أبرز حقوق وحريات الفلسطينيين التي تنتهكها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل ممنهج في الضفة الغربية وتصاعدت وتيرتها بشكل كبير في أعقاب العدوان على غزة، فقد فرضت حكومة الاحتلال إغلاقاً مشدداً على الضفة الغربية، وأغلقت معبر الكرامة (جسر الملك حسين) في مناسبات عدة، وقلصت ساعات العمل فيه (وهو نافذة الفلسطينيين في الضفة على العالم)، بينما أغلقت بشكل تام الحواجز العسكرية الرئيسية التي سبق و أقامتها، وقطعت من خلالها أوصال الضفة الغربية وفصلت شمالها عن جنوبها وقسمتها إلى مناطق معزولة (كانتونات)، وذلك

[20] التقرير السنوي لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2023

كله لصالح تسهيل حركة المستعمرين اليهود على الطرق الرئيسية، وفرض التهجير القسري على الفلسطينيين ودفعهم إلى ترك أراضيهم.

يضطر المواطنون الفلسطينيون إلى قضاء ساعات طويلة على بعض الحواجز العسكرية التي ما زال جيش الاحتلال يسمح لهم بالمرور عبرها بعد إخضاعهم لتفتيش دقيق، وهي محدودة للغاية، وفي كثير من الأحيان يُجبرون على العودة من حيث أتوا، وما يلبث البعض أن ينتهي من التفتيش ويسمح له بالمرور ليُصدم بحاجز عسكري آخر على بعد عدة كيلو مترات فقط، والجنود هناك أيضاً يمنعون المرور دون تفتيش. هذا كله بالإضافة إلى القلق الدائم من التعرض لهجوم من المستعمرين أثناء التنقل على الطرق المشتركة، فقد سجلت اعتداء بالجملة نفذها المستعمرون على الفلسطينيين ومركباتهم في الشوارع الرئيسة بين المحافظات بما فيها إطلاق الأعيرة النارية ورشق الحجارة.

على تلك الحواجز العسكرية تعرض العديد من المواطنين، أطفال، شيوخ، نساء، شباب إلى الضرب والمعاملة القاسية والإهانة والتفتيش التعسفي، بما في ذلك تفتيش الهواتف الذكية والدخول إلى المحادثات الشخصية، وفعلاً اعتقل جيش الاحتلال بعض الشبان ونكل بهم أثناء مرورهم على الحواجز على إثر اعتدائه عل خصوصيتهم وحرمة حياتهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل حالات سرق فيها جنود الاحتلال مبالغ مالية كبيرة من المواطنين عند مرورهم على الحواجز.

إن القيود غير المبررة التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حق الفلسطينيين في التنقل والحركة في الضفة الغربية، لا سيما خلال العدوان على غزة، قد منعت أو أعاقت بشكل كبير ممارسة الفلسطينيين لأبسط مقومات حياتهم وضروراتها، بما في ذلك، الوصول إلى المستشفيات ومراكز الرعاية الصحة، وحالت بين الكثيرين ومصدر رزقهم (أماكن العمل)، ما أدى إلى فقدان وظائفهم أو اضطرهم للتخلي عنها. الجامعات حولت التعليم عن بعد بسبب هذه الإغلاقات، المحاكم أيضاً تم تعطيلها، فيما يواجه المعلمون والطلبة صعوبات جمة في الوصول إلى مدارسهم.

لقد نتج عن انتهاك حق الفلسطينيين الممنهج في التنقل والحركة واستباحتهم من قبل جنود جيش الاحتلال والمستعمرون على الحواجز والطرقات إلى انتهاك حقوقهم الأخرى بما في ذلك التهديدات المرتبطة بالسلامة الشخصية والحياة، إضافة إلى الآثار السلبية المحققة على الوضع الاقتصادي وفرص التنمية والتطوير.

التهجير القسري

يدين القانون الدولي الانساني الاعتداء على الممتلكات الخاصة في الأراضي المحتلة وتحظر مصادرتها وهذا ما أكدت عليه المادة (46) من اتفاقية لاهاي لعام 1907. كما تحظر اتفاقية جنيف الرابعة في مادتها (53) "تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة ... إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير". وهو ما تخالفه إسرائيل باستمرارها في سياسة التدمير والاعتداء على الممتلكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة دونما مبرر أو ضرورة حتمية عسكرية لممارساتها، كمااعتبرت المادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة أن "تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية" ضمن الانتهاكات الجسمية للمبادئ التي حملتها الاتفاقية، وتجرم الاعتداء عليها، هذا في الوقت الذي يرقى الهدم الإسرائيلي لممتلكات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة دونما مبرر أو ضرورة قصوى الى جرائم الحرب التي نص عليها في ميثاق روما الأساسي 1998.

منذ بدء الحرب في غزة، كثّفت إسرائيل بصورة كبيرة من مساعيها الرامية إلى تهجير سكان تجمعات الرعاة الفلسطينيين في تلال جنوب الخليل من منازلهم وأراضيهم، بمن فيهم الذين يسكنون في "منطقة إطلاق النار 918". وفي إطار تلك المساعي، يتعرض هؤلاء السكان إلى عنف يومي، استثنائيّ في مدى حدّته وكثافته، من قبل المستعمرين الذين يعملون بدعم الدولة وبرعاية الجيش والشرطة.

هذه الممارسات يتم تنفيذها بشكل متواصل، في النهار وفي الليل، إذ يقتحم مستعمرون مسلحون منازل السكان ويهاجمونهم، يقلبون أغراضهم ويبعثرونها ويأخذون هواتفهم الخلوية لمنعهم من توثيق الاعتداءات. كما يقوم المستعمرون بتخريب أنظمة الكهرباء الشمسية وخزانات المياه، يُحرقون المباني ويسرقون المواشي. بل إن المستعمرين في بعض الحالات، كما في خربة سوسيا، هددوا السكان بأنهم سيقتلونهم إذا لم يرحلوا خلال وقت قصير.

منذ سنوات عديدة تسعى إسرائيل إلى الاستيلاء على هذه المنطقة وتهجير سكانها الفلسطينيين منها، من خلال جعل حياتهم لا تُطاق إلى درجة الرحيل عن منازلهم وأراضيهم، وكأنّ الأمر باختيارهم الحرّ. وهذه الاستراتيجية تُنفذ وفق مستويين اثنين: الأول، المستوى الرسمي ــ الذي يشمل فرض تقييدات وقيود مشددة جداً على البناء والتطوير، بما في ذلك توصيل شبكات البنى التحتية؛ والثاني، المستوى غير الرسمي ــ الذي يشمل أعمال العنف المنهجية والمتواصلة من قبل المستعمرين

ضد السكان الفلسطينيين، بما في ذلك طرد الرعاة الفلسطينيين، منع الفلسطينيين من الوصول إلى مصادر المياه وتقليص مناطق الرعي المتاحة لهم.

في أيار 2022، قررت المحكمة العليا الإسرائيلية إن إسرائيل مخولة صلاحية الإعلان عن جزء كبير من منطقة تلال جنوب الخليل كـــ "منطقة إطلاق نار" وتهجير نحو ألف من السكان الفلسطينيين الذين يسكنون فيها منذ أجيال، قبل احتلال إسرائيل الضفة الغربية في 1967 بكثير. القرار، الذي صدر بعد 22 سنة من تقديم الالتماس الأول بهذا الشأن، وهي السنوات التي جمّدت إسرائيل خلالها حياة السكان ومنعتهم من أية إمكانية لبناء منازل للسكن أو مبانٍ عامة أو مدّ شبكات مياه، كهرباء وطرقات.

منذ صدور ذلك القرار، وبشكل أكثر كثافة منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو في أوائل 2023، صعّدت إسرائيل مساعيها التهجيرية، في المستويين الرسمي وغير الرسمي. فقد فرض الجيش قيوداً شديدة القسوة على حرية تنقل السكان، زيادة على تلك القائمة في تلك المنطقة أصلاً، ونصب حواجز جديدة وأغلق طرقات بمكعبات اسمنتية وبأكوام من التراب وصادر سيارات سكان المنطقة أو الأشخاص الذين يعملون فيها. في المقابل، شرع الجيش في إجراء تدريبات عسكرية في المنطقة، بما في ذلك بالذخيرة الحية، قريباً جداً من منازل السكان. وفي موازاة ذلك، تصاعد أيضاً عنف المستعمرين ضد سكان تلال جنوب الخليل، بقصد زعزعة القاعدة الاقتصادية التي تقوم عليها حياة السكان في تلك التجمعات.

جميع هذه الممارسات تتم في العلن وبتخويل تام. فالجيش ليس فقط مطّلعاً على هذه الممارسات ويختار عدم التدخل فيها والجنود غالباً ما يرافقون المستعمرين ويحرسونهم خلال ممارساتهم تلك، بل إن الجنود كثيراً ما يشاركون في هذه الاعتداءات وأعمال العنف بأنفسهم. بعض المستعمرين الذين يشاركون في هذه الأحداث تم تجنيدهم في الاحتياط خلال الحرب الحالية وهم ينفذون هذه الأعمال نفسها في إطار خدمتهم العسكرية. أما الشرطة، فكما دائماً، لا تكلف نفسها حتى عناء التحقيق في الأحداث وفي الاعتداءات على الفلسطينيين، بل إنها لا تجمع أية إفادات ولا توثيق الأضرار. وبدلاً من ذلك، يقوم أفراد الشرطة بتهديد الفلسطينيين الذين يقدمون شكاوى. حتى اليوم، لم تقم الشرطة باعتقال أي من المسؤولين عن هذه الاعتداءات، رغم أن بعضهم معروف جيداً لسكان المنطقة ورغم أن بعض تلك الاعتداءات قد تم توثيقه.

هذا الواقع ليس جديداً، بل هو استمرار مباشر للسياسة التي تنفذها إسرائيل منذ سنوات عديدة، والرامية إلى تهجير السكان الفلسطينيين لكي يكون بإمكانها الاستيلاء على المنطقة واستغلالها لأغراضها الاستعمارية. أما الآن، تحت ستار الحرب في غزة ومن خلال استغلال حقيقة أن الاهتمام الجماهيري منصب في أغلبه هناك، فقد قررت إسرائيل تكثيف مساعيها.

فمنذ يوم 7.10.23 تم فعلياً تهجير خمسة تجمعات في منطقة تلال جنوب الخليل: خربة الرذيم، خربة زنوتا، اعنيزان، عتيرية ومقتل مسلم. في بعضها، هرب السكان قبل أن يتمكنوا من تخليص كل ممتلكاتهم التي قام المستعمرون بسرقتها وتدميرها. وقد فقد سكان هذه التجمعات مصادر رزقهم ــ حقول المراعي والحقول التي كانوا يزرعون فيها الغذاء لقطعان المواشي، إضافة إلى آبار المياه التي استخدموها، المعدات الزراعية، الخيام، الألواح الشمسية والهواتف الخلوية. التجمع السادس، الودادي، كان قد تم تهجيره قبل يوم 7.10.23. أما التجمعات الفلسطينية الأخرى في المنطقة ــ خربة سوسيا، مغاير العبيد، المفقرة، الركيز، أم الخير، سدة الثعلة، خربة الطوبا، خربة اصفي التحتا، خربة خلة الضبع، خربة جنبا، خربة لصيفر، قواويس وخربة صارورة ــ فلا تزال تحت خطر التهجير القسري المماثل.

لم يبق للفلسطينيين من يحميهم ويدافع عنهم. كل محاولاتهم للدفاع عن أنفسهم تُقابَل بالعنف والاعتقالات، بل وبالرصاص الحي. في هذه الظروف، يبدو أن المسألة لم تعد سوى مسألة وقت فقط حتى تنجح إسرائيل نهائياً في الاستيلاء على المنطقة كلها. حتى أن الجيش والشرطة يحاولان كل الوقت طرد النشطاء الإسرائيليين والدوليين، الذين يمكثون بالمنطقة لمساندة الفلسطينيين ويمتلكون توثيقاً واسعاً، لممارسات المستعمرين، من هذه المنطقة. ويبدو أن إسرائيل قد تخلت في هذه المرحلة، نهائياً، عن مجرد التظاهر بأنها تريد وتحاول حماية الفلسطينيين في تلال جنوب الخليل وقد استقر قرارها نهائياً على تنفيذ جريمة الحرب المتمثلة في نقل السكان بصورة قسرية[21].

ان سياسات الاحتلال الاسرائيلي من هدم وترحيل للسكان الفلسطينيين تحت الاحتلال ينتهك بشكل واضح اتفاقية جنيف الرابعة[22] وانظمة لاهاي[23] الحق في العيش بمستوى معيشي انساني لائق والذي اكدته العديد من مواثيق حقوق الانسان الدولية، وعلى راسها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[24]. وبتنفيذ قوات الاحتلال الاسرائيلي سياسة الاخلاء والتهجير القسري بشكل منهجي ضمن سياسة اسرائيلية عامة ضد السكان

---

[21] https://www.btselem.org/arabic/topic/settler_violence

[22] نظر المادة 29 من االتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر التهجير القسري

[23] انظر المادة 45 العرفية من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية - لاهاي / 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1907

[24] انظر المادة 11 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للعام 1966

الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يجعل هذه الممارسة جريمة ضد الإنسانية المنصوص عليها في المادة (7) من نظام روما الأساسي المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية.

التجمّعات التي تمّ تهجيرها قسريّاً:[25]

خلّة الحمرا، بجوار كيسان/ محافظة بيت لحم: كانت تسكن في المكان عائلتان تعدّان، معاً، 11 نفراً بينهم 5 قاصرين. غادرتا المكان في أعقاب تعرّضهما لعنف المستعمرين.

خربة عين الرشّاش/ ظهر الجبل: كانت تسكن في المكان 18 عائلة تعدّ، معاً، 85 نفراً بينهم 25 قاصراً.

وادي السيق/ ظهر الجبل: كانت تسكن في المكان 30 عائلة تعدّ، معاً، 180 نفراً بينهم 40 قاصراً.

تجمّع مليحات شرقيّ رمّون/ ظهر الجبل: كانت تسكن في المكان 6 عائلات تعدّ، معاً، 30 نفراً بينهم 12 قاصراً. يقع التجمُّع بجانب شارع المعرّجات.

جنوب الناصريّة / غور الأردن: كانت تسكن في المكان 5 عائلات تعدّ، معاً، 25 نفراً بينهم 13 قاصراً.

خربة جبعيت / ظهر الجبل: كانت تسكن في المكان 8 عائلات تعدّ، معًا، 25 نفراً بينهم 10 قاصرين.

تجمع مجاور لتقوع / محافظة بيت لحم: كانت تسكن في المكان 8 عائلات تعدّ، معاً، 69 نفراً بينهم 25 قاصراً.

خربة الطيبة / ترقوميا: كانت تسكن في المكان 10 عائلات تعدّ، معاً، 47 نفراً بينهم 6 قاصرين.

عتيرية، جنوبي السموع، تلال جنوب الخليل: عائلتان معزولتان جنوبي السموع، تلال جنوب الخليل: كانت تسكن في المكان عائلتان تعدّان معاً 31 نفراً بينهم 20 قاصراً.

مقتل مسلم، جنوبي السموع، تلال جنوب الخليل: كانت تسكن في المكان عائلة واحدة مكونة من 8 أنفار بينهم 5 قاصرين.

خربة الرظيم، تلال جنوب الخليل: كانت تسكن في المكان عائلتان تعدان 20 نفراً بينهم 11 قاصرا.

---

[25] https://www.btselem.org/arabic/topic/settler_violenc

خربة زنوتة، تلال جنوب الخليل: كانت تسكن في المكان 27 عائلة تعدّ، معاً، نحو 250 نفراً بينهم نحو 100 قاصر.

عنيزان، تلال جنوب الخليل: كانت تسكن في المكان 4 عائلات، 35 فراداً بينهم 11 قاصرا. في 29.10.23 رحل جميع السكان خوفا من اعتداءات المستعمرين.

القانوب، شمال شرق سعير، محافظة الخليل: غادرت المكان 8 عائلات تعدّ معاً 40 نفراً بينهم 24 قاصراً.

برية حزما، محافظة القدس: غادرت المكان عائلتان تعدّان معاً 18 نفراً بينهم 4 قاصرين.

خربة طانا، محافظة نابلس: تسكنه 18 عائلة رحلت جميعها بعد قيام المستعمرين بحماية جيش الاحتلال بهدم خيامهم والاعتداء عليهم.

تجمُّعات تمّ تهجير قسم من عائلاتها قسريّاً: خربة سوسيا، تلال جنوب الخليل، تجمع جنوبيّ عين شبلي، الأغوار الشمالية، منطقة خربة سمرة / الأغوار الشمالية، تجمُّع نبع الغزال في الفارسيّة، خربة تل الحمة، الأغوار الشمالية، بدو جيباس (شرق الطيبة) محافظة رام الله، تلال جنوب الخليل، خربة وادي جحيش، تلال جنوب الخليل، مغاير العبيد، مسافر يطّا، المفقرة ، مسافر يطّا، تلال جنوب الخليل، شعب البطم، مسافر يطا، تلال جنوب الخليل، خربة سمري، تلال جنوب الخليل، خربة أم نير، شماليّ خربة سوسيا، تلال جنوب الخليل، أم الخير، تلال جنوب الخليل، خربة الصفاي التحتا، مسافر يطّا، هريبة النبي، تلال جنوب الخليل، مسافر بني نعيم، شرق مدينة الخليل، خربة الطوبا، مسافر يطا، تلال جنوب الخليل، خلة الدبع، مسافر يطا، تلال جنوب الخليل، خربة جنبة، مسافر يطا، تلال جنوب الخليل، خربة لصيفر، تلال جنوب الخليل، قواويس، مسافر يطا، تلال جنوب الخليل، سدة الثعلة، تلال جنوب الخليل، خربة صارورة، مسافر يطا، تلال جنوب الخليل، خربة الركيز، مسافر يطا، تلال جنوب الخليل، خربة الطيران (شرق الظاهرية)، تلال جنوب الخليل،

منطقة الأغوار: تجمع إحمير الفارسية، ، الأغوار الشمالية، خربة عاطوف، غور الأردن، خربة يرزا، ، الأغوار الشمالية، خربة المالح (حمامات المالح)، الأغوار الشمالية، خربة عين الحلوة، ، الأغوار الشمالية، شرق الطيبة (بدو المعرّجات)، محافظة رام الله، منطقة عين الحراشة، / ظهر الجبل، ترمسعيّا.

اعتداءات المستعمرين

بالتزامن مع الحرب الدموية التي يشنّها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة عقب عملية طوفان الأقصى التي بدأت 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، يستغلّ المستعمرون الإسرائيليون انشغال العالم بهذه الحرب لتصعيد اعتداءاتهم الممنهجة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وشجّع قرار وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، الذي ينص على شراء أكثر من 10 آلاف بندقية رشاشة لتوزيعها على وحدات الحراسة المدنية في بلدات تقع ضمن غلاف غزة والضفة الغربية والمدن اليهودية–العربية المختلطة في إسرائيل، على زيادة حدّة التوتر والمواجهات الميدانية في الضفة الغربية.

وحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) فإنّ متوسط اعتداءات المستعمرين الإسرائيليين في الضفة الغربية ارتفع من 3 إلى 7 اعتداءات يومياً.

وقال المكتب في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري إنّ 123 فلسطينياً، من بينهم 34 طفلاً، قُتلوا على أيدي القوات الإسرائيلية أو المستعمرين الإسرائيليين منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، كما أنّ نحو ألف فلسطيني هُجّروا قسراً من منازلهم في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها[26].

عمليات قتل ممنهجة

شهد العام الحاليّ بشكل عامّ تصاعداً في أعمال القتل ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية من قِبل المستعمرين، إلا أن هذه الوتيرة أخذت بالارتفاع بشكل كبير بعد السابع من اكتوبر. وذلك بدعم من الحكومة الإسرائيلية المتطرفة، التي عملت بعد على تسليح المستعمرين، فاصبح ما يقوم به المستعمرون ليس مجرد اعتداءات، إنما هي سياسة ممنهجة مرتبطة بتطلعاتهم وأطماعهم تجاه الضفة، نظراً إلى القوة السياسية والحزبية والميدانية التي باتوا يمتلكونها، والتي أصبحت بالفعل

[26] https://www.trtarabi.com/issues/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B7%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%AA-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-15734955

تشكل تهديداً وجودياً للفلسطينيين، وهذا ما نلمسه من خلال تنظيمهم الآخذ بالتعاظم، إذ بدؤوا يتحركون باعتبارهم ميليشيات منظمة على الأرض وليس باعتبارهم أفراداً

استهداف الافراد والاعدامات الميدانية

حكومة الاحتلال أباحت بالقراءات الأخيرة في قوانينها للجنود إطلاق النار باتجاه المواطن الفلسطيني بمجرد الشعور بالشك أو القلق نحوه من نيته تنفيذ عمل ضد الجنود، وهذا مؤشر خطير للغاية لأن نية الإنسان ليست عنصرا يمكن قياسه وبناء قانون عليه، بل ذهب قادة الاحتلال في التمادي لما هو أبعد من ذلك بالتصريح بأن الحكومة ستحمي الجنود الذين ينفذون هذه الإعدامات، كما أن بعضهم وصفوا الجنود الذين يقومون بالإعدامات بأنهم يقومون بعمل شجاع وبطولي، وهذه التصريحات موثقة في أكثر من مناسبة وتصريح.

الإعدام الميداني بدون محاكمة يعتبر جريمة في المجتمع الدولي، حيث صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 163-44 في 15 يناير 1989 والذي يجرم الاعتداء والقتل بدون محاكمة. وتعتبر من أنواع جرائم الحرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1994.

تصاعدت عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والتصفية الجسدية للفلسطينيين منذ بداية العام الحالي، والذي قتل خلاله ما لا يقل عن 572 فلسطينيا على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية منهم 318 شهيدا بعد 7 أكتوبر/ تشرين ثاني[27]، وتتعسف سلطات الاحتلال في ارتكاب عمليات القتل بحق الفلسطينيين تحت مسمى حق الدفاع عن النفس الذي يمنح جنودها سلطة مطلقة في إصدار الأحكام. وأصبح القتل بدم بارد نهجا تتبعه قوات الاحتلال وآلته العسكرية، ويمارس الإعدام الميداني بشكل متعمد بإطلاق النار على المواطنين دون ان يشكلوا خطرا حقيقيا عليهم .وهو ما يعد بحسب مبادئ القانون الدولي الإنساني وبحسب ميثاق روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية جريمة ضد الإنسانية.

مجمل الجرائم والانتهاكات التي نفّذها الاحتلال الإسرائيلي بحقّ المعتقلين والأسرى بعد السابع من أكتوبر[28].

تواصل منظومة الاحتلال الإسرائيليّ بعد السابع من أكتوبر، التصعيد من مستوى الجرائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل غير مسبوق، حيث وصلت إلى ذروتها مقارنة مع السّنوات التي شهدت فيها فلسطين انتفاضات وهبات شعبية،

---

[27] وزارة الصحة الفلسطينية

[28] هيئة شؤون الاسرى والمحررين الفلسطينية

إلا أنّ هذا التصعيد الخطير، شكّل وما يزال امتداداً لنهج الاحتلال القائم على نظام الفصل العنصري، وعمليات المحو المستمرة، لاستهداف الوجود الفلسطينيّ، وذلك في ضوء الإبادة الجماعية المستمرة في غزة، وكذلك العدوان الشامل على شعبنا في كافة أماكن تواجده.

وقد اتخذت جرائم الاحتلال المروعة، مستويات عالية من التوحش، وكانت حملات الاعتقال الممنهجة، والتي طالت كافة فئات المجتمع الفلسطينيّ، أبرز السّياسات التي عكست مستوى الجرائم الخطيرة بما فيها من تفاصيل كثيفة لانتهاكات جسيمة ممنهجة ارتكبتها أجهزة الاحتلال الإسرائيليّ، والتي يحاول الاحتلال من خلالها، تقويض أي حالة نضالية تسعى لترسيخ حقّ الفلسطيني في تقرير مصيره.

حملات الاعتقال التي نفّذها الاحتلال بعد السابع من أكتوبر

نفّذت قوات الاحتلال الإسرائيليّ، حملات الاعتقال واسعة في الضّفة بعد السابع من أكتوبر، وبلغت حالات الاعتقال حتى تاريخ إعداد هذا التقرير نحو **(4000)** حالة اعتقال في الضّفة بما فيها القدس، وشملت كافة فئات المجتمع الفلسطينيّ، من بينهم أكثر من **(150)** سيدة وفتاة **(حيث تشمل هذه الإحصائية النساء اللواتي اعتقلن من الأراضي المحتلة عام 1948)**، وبلغ عدد حالات اعتقال الأطفال أكثر من **(255)**، علماً أنّ حالات الاعتقال تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقًا، وكانت أعلى نسبة في عمليات الاعتقال في محافظة الخليل، حيث بلغت حالات الاعتقال فيها أكثر من **ألف**، تليها من حيث النسبة محافظة القدس.

وطالت عمليات الاعتقال صحفيين ونشطاء ونواب، حيث بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الصحفيين **(45)** حالة اعتقال، وبلغ عدد النواب المعتقلين **(14)**.

أما على صعيد جريمة الاعتقال الإداري التي شكّلت الفارق الأكبر والأهم في تزايد أعداد المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيليّ، فقد أصدر الاحتلال **أكثر من (2100)** أمر اعتقال إداريّ بعد السابع من اكتوبر.

ويذكر أنّ غالبية من أبقى الاحتلال على اعتقالهم جرى تحويلهم للاعتقال الإداريّ، أو تقدمت بحقهم لوائح (اتهام) حول (التحريض) على مواقع التواصل الاجتماعي.

ومن أجل منح قوات الاحتلال تنفيذ وتوسيع نطاق حملات الاعتقال، أجرى القائد العسكري للأراضي المحتلة تعديلات على الأوامر العسكرية لضمان تسهيل عمل المحاكم العسكرية، فأبقت على الإجراء الذي يتيح اعتقال الشخص لمدة 8 أيام مباشرة من دون عرضه على أي سلطة قضائية، ويمنع المعتقل مباشرة من لقاء محاميه لمدة يومين من تاريخ اعتقاله. ولاحقاً، تم تعديل المادة 33 لتوضيح أن مدة 8 أيام تعني 192 ساعة كاملة من موعد توقيع قرار الاعتقال وقد أتاح هذا مزيداً من الوقت لاحتجاز المعتقلين قبل عرضهم على المحكمة.

وعلى صعيد قضية معتقلين غزة فمنذ بداية العدوان، رفض الاحتلال الإفصاح عن أي معطيات حول أعدادهم، وأماكن احتجازهم، وكذلك أوضاعهم الصحيّة، علمًا أنّ الاحتلال وفي بداية العدوان اعتقل الآلاف من عمال غزة، سواء في الأراضي المحتلة عام 1948، أو من الضفّة، ثم أعلن عن الإفراج عن جزء كبير منهم، إلا أنّه أبقى على اعتقال آخرين لم تتضح أعدادهم حتّى اليوم، فيما تمكّنت المؤسسات في إطار المتابعة، من الحصول على معلومات بشأن أعداد النساء والفتيات والطفلات اللواتي اعتقلن من غزة خلال الاجتياح البري المستمر، حيث بلغ عددهنّ **أكثر من (120)** من بينهنّ طفلات رضيعات.

ويبلغ عدد إجمالي الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي اليوم، أكثر من **(7800)**، فيما يبلغ عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال أكثر من **(2870)**.

الاحتلال ينفّذ جرائم مكثفة بحقّ المعتقلين وعائلاتهم هي الأخطر منذ عقود

وثّقت مؤسسات الأسرى، العشرات من الشهادات، من معتقلين جرى الإفراج عنهم بعد اعتقالهم بفترة وجيزة، وكذلك عائلات المعتقلين الذين استهدفوا خلال حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر، وعبر الطواقم القانونية التي تمكّنت من إجراء زيارات محدودة للسجون، والتي عكست مستوى عالٍ من التوحش، والاعتداءات والانتهاكات والجرائم الممنهجة، والتي وصلت إلى حد تهديدهم بإطلاق النار عليهم بشكل مباشر، والضرب المبرّح، والتّحقيق الميداني معهم، والتّهديد بالاغتصاب، واستخدام الكلاب البوليسية، واستخدام المواطنين كدروع بشرية ورهائن، عدا عن عمليات الإعدام الميداني التي نفّذت بحقّ المواطنين خلال حملات الاعتقال منهم أشقاء لمعتقلين، وغيرها من الجرائم والانتهاكات الوحشية، وعمليات التّخريب الواسعة التي طالت المنازل، ومصادرة مقتنيات وسيارات، وأموال، ومصاغ ذهب وأجهزة الكترونية، إلى جانب هدم وتفجير منازل تعود لأسرى في سجون الاحتلال.

وأدت هذه الاعتداءات، والجرائم الممنهجة إلى إصابة العديد من المعتقلين، وأفراد من عائلاتهم، بإصابات جسدية مختلفة، وتعمد الاحتلال بعد اعتقالهم بتركهم دون علاج، وعكست شهادات العائلات العديد من الأعراض النّفسية التي ظهرت على أفراد من العائلة ومنهم الأطفال جرّاء عمليات الاقتحام الوحشية التي جرت لمنازل المواطنين.

وفي إطار هذه الجرائم، تابعت المؤسسات، قيام جنود الاحتلال بتصوير فيديوهات للمواطنين الذين يتم اعتقالهم، وكان من بينهم فيديو ظهر فيه جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي، يقومون بتعذيب مجموعة من المواطنين المدنيين العزل في ظروف حاطة بالكرامة الإنسانية، بعد تجريدهم من ملابسهم، إلى جانب فيديوهات يقوم فيها جنود الاحتلال بتصوير مواطنين فلسطينيين بعد اعتقالهم وهم في ظروف مهينة، والتعمد بوضع علم الاحتلال على المعتقلين وهم معصوبو الأعين، ومقيدون، وكانت من أبرز هذه الصور ومقاطع الفيديو التي جرى نشرها لمعتقلين من غزة خلال الاجتياح البري.

هذا وعملت منظومة الاحتلال على تعديل وفرض أوامر عسكرية، بهدف تسهيل مهمتها في تنفيذ المزيد من حملات الاعتقال، والتي ساهمت فعلياً في تكثيف عمليات الاعتقال، وتحديداً سياسة الاعتقال الإداريّ، التي طالت المئات من المواطنين بعد السابع من أكتوبر.

معتقلو غزة يواجهون الإخفاء القسري في سجون الاحتلال

منذ بداية العدوان الشامل والإبادة الجماعية في غزة، وإلى جانب معطيات أفاد بها أسرى تم الإفراج عنهم مؤخرا تحديدا من سجن (عوفر)، وكانوا متواجدين في أقسام قريبة للأقسام التي يقبع فيها معتقلو غزة، تؤكّد أن جرائم مروعة وفظيعة ترتكب بحقهم وبالخفاء، إلى جانب التخوفات التي تتصاعد بشكل كبير حول إقدام الاحتلال على تنفيذ إعدامات ميدانية بحقهم، وذلك مع استمرار الاحتلال رفضه الإفصاح عن أي معطى حول مصيرهم، أو حتّى أعدادهم، أو أماكن احتجازهم، أو حالتهم الصحيّة، وذلك رغم كل النداءات والرسائل التي توجهنا بها للمؤسسات المعنية، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وكانت أبرز المعطيات التي أفاد بها أسرى محررون مؤخراً من سجن (عوفر)، تضمنت احتجاز معتقلين من غزة في قسمي (23) و(25)، حيث يتسع كل قسم لـــ120 معتقلًا، ومع الأعداد التي تصل في ضوء حالة الاكتظاظ الراهنة، فإن العدد مرشح كتقدير لـــ(320) معتقلاً، ووفقًا لإفادات الأسرى المحررين، أكدوا بأن السّجانين ينفّذون جرائم مروعة

بحقّهم، منها: مطالبة المعتقلين النباح قبل إعطائهم وجبات الطعام، كما ويطلبون منهم ترداد أغانٍ خاصة بإسرائيل وبصوت عال، ويسمع الأسرى بوضوح صراخهم على مدار الساعة نتيجة لعمليات التعذيب والتنكيل التي تتم بحقهم.

يذكر أنه بموجب الإحصائيات التي نشرتها إدارة سّجون الاحتلال مع نهاية تشرين الثاني، فإنّ عدد الأسرى من قطاع غزة الذين صنفوا كمقاتلين غير شرعيين بلغ (260) معتقلًا ومعتقله، علما أنه منذ بداية العدوان تقوم حكومة الاحتلال بإجراء تعديلات على تعليمات التنفيذ لقانون المقاتل غير الشرعي والتي كان أخرها يوم 5 كانون أول، حيث يتاح احتجاز المعتقل فترة 42 يوماً قبل إصدار أمر الاعتقال، وتجري عملية المراجعة القضائية للأمر بعد 45 يوما من توقيعه، كما ويُمنع المعتقل من لقاء محاميه حتى 80 يوما، وهذا الإخفاء القسري للمعتقلين يشكل مخالفة صارخة للقانون الدولي.

كما أن الاحتلال عمل على تعديل قانون الاعتقالات 1996، والذي يطبق على الأسرى من قطاع غزة الذين يخضعون للتحقيق في مراكز التحقيق، حيث يتم تمديد توقيف المعتقل لمدة 42 يوما لإصدار أمر الاعتقال، ويمدد المنع من لقاء المحامي لمدة 80 يوما، دون أي رقابة فعلية من قبل المحكمة على ظروف احتجازه وهل يتعرض للتعذيب أم لا. وحتى الآن لا نعلم العدد الدقيق للأسرى الذين يخضعون للتحقيق.

وفي هذا السياق نذكر أن التعديلات على المنع من لقاء المحامي لم تقتصر فقط على أسرى قطاع غزة، بل صدر تعديل على تعليمات ساعة الطوارئ للمعتقلين على (الخلفيات الأمنية) من فلسطيني الداخل المحتل، بحيث يمكن أن تصل مدة المنع من لقاء المحامي الى 90 يوما.

وكان (بن غفير) وفي إطار عمليات التعذيب والتنكيل الممنهجة، تقدم بطلب إلى مسؤولة إدارة السّجون، يتضمن نقل معتقلين من غزة، إلى قسم الزنازين (ركفيت) المقام تحت سجن (نيتسان الرملة)، الذي يعتبر من أسوأ السّجون وأقدمها.

الاعتقال الإداري التعسفي.. أداة للقمع والسيطرة على الشعب الفلسطيني

بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية باستخدام سياسة الاعتقال الإداري التعسفيّ بحقّ الفلسطينيين، وعلى مدار كل تلك الأعوام أُعتقل عشرات الآلاف من الفلسطينيين إدارياً. ويتيح الاعتقال الإداري، اعتقال الفلسطينيين دون تقديم تهماً أو محاكمة استناداً على ما تسميه "بالملف السري"، ولا يسمح للمعتقل أو محاميه الاطلاع على الملف، وحسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية فإنه يمكن تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ستة شهور غالباً ما يتم تجديدها، ويطال الاعتقال الإداري كافة شرائح وفئات

الشعب الفلسطيني من **طلبة الجامعات وصحفيين ونساء ونواب في المجلس التشريعي نشطاء حقوق إنسان، وعمال، ومحامون، وأمهات، ومعتقلين سابقين، وتجار، وأطفال.**

ومع بداية عدوان الاحتلال في السابع من أكتوبر، لجأت سلطات الاحتلال لشن حملات اعتقالات واسعة لا زالت مستمرة طالت مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقدس، حيث رصدت مؤسسات الأسرى نحو **4000** حالة اعتقال، جرى تحويل الغالبية منهم إلى الاعتقال الإداري، فقد بلغ عدد المعتقلين الإداريين حتى تاريخ كتابة هذا التقرير لأكثر من **2870 معتقلًا إداريًا، فيما كان عدد المعتقلين الإداريين قبل السابع من أكتوبر، نحو 1320 معتقلًا، أي أن الرقم تضاعف لمرة ونصف عما كان قبل عدوان الاحتلال الأخير على الشعب الفلسطيني**، يذكر أن عدد المعتقلين الإداريين اليوم هو أعلى رقم منذ عام **1987**، وهو ما يدلل على استخدام سياسة الاعتقال الإداري بهذا الحجم الكبير.

كما وأصدرت دولة الاحتلال أمر عسكري مؤقت بشأن تمديد مواعيد الاعتقال الإداري، حيث مدد فترة إصدار أمر الاعتقال الإداري لتصبح 6 أيام (بواقع 144 ساعة)، كما تم تعديل مدة المراجعة القضائية لتصبح 12 يوم (بواقع 288 ساعة). وفي هذا السياق نذكر أن هذا الأمر يسري على المعتقلين الإداريين الذين تم اعتقالهم قبل 7 أكتوبر وتنتهي أوامرهم خلال فترة سريان هذا الأمر.

إجراءات انتقامية مكثفة وواسعة تندرج ضمن جريمة (العقاب الجماعي) فرضها الاحتلال بحقّ الأسرى

مع بداية العدوان المستمر منذ السابع من أكتوبر، بدأت سلطات الاحتلال وإدارة سجونها، بتضييق الخناق والانتقام من الأسرى الفلسطينيين داخل السجون، ورغم كل التضيقات التي أجرتها سلطات الاحتلال بحق الأسرى منذ استلام الحكومة الجديدة، ألا أن القمع قد بلغ ذروته منذ السابع من أكتوبر، حيث بدأ الاحتلال بقمع الأسرى وتعذيبهم، وسجلت العشرات من الإصابات بين صفوف الأسرى والأسيرات الذين تعرضوا للاعتداء من قبل وحدات القمع، وتنوعت سبل التنكيل منذ ذلك التاريخ بين تعطيش وتجويع بالإضافة إلى سحب كل مستلزمات الحياة الأساسية والإبقاء على الحد الأدنى منها، حيث سحبت إدارة السّجون جميع الأدوات الكهربائية، والملابس، الطعام الخاص بالأسرى، وعزلتهم عن العالم الخارجي لغاية اليوم، وقامت بزّج العشرات من المعتقلين في غرف صغيرة لا تتسع لهذه الأعداد، حيث أصدرت دولة الاحتلال أمر يعدل قانون السجون (طوارئ السجون) والذي ينص على عدم الإلتزام بمساحة العيش المقررة لكل أسير وذلك يكون حسب ظروف الزنزانة وحجمها، وينص أيضاً على إمكانية احتجاز الأسرى دون سرير، على أن يتم تزويد الأسير بفرشة

مزدوجة في هذه الحالة. إلا أن إدارة السّجون لم تلتزم بتزويد الأسرى بفراشات مزدوجة، بل يُجبر كل أسيرين النوم على فرشة واحدة في بعض السجون. وتعمدت إدارة السجون بسحب البطانيات والفراش رغم دخول فصل الشتاء والبرد القارس داخل السّجون، وتركزت عمليات التّعذيب والتّنكيل في سجن (النقب) الذي كان شاهداً على عمليات التعذيب والتنكيل، وكذلك سجون (جلبوع، مجدو، وعوفر)، ومنعت قوات الاحتلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من تنفيذ اي زيارة للسجون بالتزامن مع ايقاف الزيارات العائلية بشكل مطلق، ووضع العراقيل أمام زيارات المحامين، التي تكاد تكون محدودة حتى اليوم، ومعدومة في بعض السّجون.

ولم تستثن عمليات التّنكيل والتّعذيب الأسرى المرضى، حيث تعرض المرضى لعمليات قمع، وكانت أبرز هذه الحالات وأصعبها، حالة الأسير المقعد منصور موقدة المعتقل منذ عام 2002، والمحكوم بالسّجن المؤبد، الذي تعرض لعملية قمع ونقل من (عيادة سجن الرملة) إلى سجن (عوفر) حيث نفّذت بحقّه قوات القمع عمليات تنكيل، واحتجزته في ظروف مأساوية لا تتناسب مع وضعه الصحيّ الصعب، إلى جانب ذلك جرّدته من كافة مقتنياته تحديداً الأكياس التي يعتمد عليها للإخراج، وكذلك الأغطية، والملابس، الأمر الذي فاقم من وضعه المأساوي بسبب البرد الشّديد حيث حوّلت إدارة السّجون البرد، وتعمدت قوات القمع أثناء دخولها إلى الغرفة القابع فيها، إذلاله وإهانته، لكونه مقعد.

معتقلين استشهدوا داخل السّجون بعد السابع من أكتوبر

قامت إدارة السّجون بعزل العشرات من الأسرى بعد قمعهم والتّنكيل بهم، ومنذ بداية عدوان الاحتلال بحق الأسرى استشهد 6 أسرى داخل سجون الاحتلال، وتعمدت إدارة السّجون عدم نشر أية تفاصيل تشير إلى ظروف ارتقائهم، كان أولهم الشهيد عمر دراغمة الذي ارتقى بتاريخ 2023/10/23، والشهيد عرفات حمدان ارتقى بتاريخ 2023/10/24، والشهيد ماجد زقول والذي أعلن عن ارتقائه بتاريخ 2023/11/6، والشهيد عبدالرحمن مرعي والذي ارتقى بتاريخ 2023/11/13، وكان آخر الشهداء ثائر أبو عصب والذي ارتقى بتاريخ 2023/11/18، ولغاية الآن ما زالت إدارة السجون تُخفي اسم أحد المعتقلين الشهداء، حيث اكتفت بنشر أنه من قطاع غزة.

من الجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال قامت بتشريح جثمان الشهيد عبد الرحمن مرعي بعد نحو 10 أيام من ارتقائه بحضور طبيب من منظمة أطباء بلا حدود حسب طلب عائلته، حيث أكدت التقارير الطبية الصادرة عن التشريح ظهور

كدمات وعلامات ضرب على صدره ومختلف أنحاء جسده، إضافة إلى رواية العديد من الأسرى المحررين الذين كانوا مع الشهيد مرعي في نفس القسم حين تم الاعتداء عليهم.

وفي ضوء مجموعة من الشهادات التي تمكّنت المؤسسات من الحصول عليها من أسرى أفرج عنهم من سجن (النقب الصحراوي)، أكدوا على جريمة إعدام الشهيد ثائر أبو عصب من قلقيلية بعد الاعتداء عليه بالضرب المبرح، وتعذيبه، وتركه دون علاج، إلى أنّ استشهد في تاريخ 18/11/2023.

الاعدامات الميدانية خارج نطاق القانون

إن سياسة الاغتيالات التي تنفذها قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، لا تعير أي اهتمام لتوجهات المجتمع الدولي المتمثلة بـــ "مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة"[29] والتي تبنتها الامم المتحدة وتمنع الاعدام خارج نطاق القانون او تعسفا عبر" التذرع بالحالات الاستثنائية، بما في ذلك حالة الحرب أو التهديد بالحرب، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طوارئ عامة أخري، لتبرير عمليات الإعدام هذه" [30]

بالرغم من أن حقوق السكان الفلسطينين في الحياة وسلامة الجسد والمحاكمة العادلة ساندتها وأكدت عليها العديد من المواثيق الدولية لحقوق الانسان، بداية من من الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أكد على حق " كل فرد في الحياة والحرية والسلامة الشخصية" (المادة 3) وكذا المادة (10) منه و التي أكدت على حق الانسان في محاكمة عادلة، وهو الحق الذي اكده وعززه ايضا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مواده (14 و16)، الذي صادقت عليه دولة الاحتلال الإسرائيلي وتتنصل إسرائيل من تطبيقه على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

---

[29] انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 44/163 في 1989

[30] مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة" ، الاجراءات الوقائية، رقم1

حالة حقوق الانسان في القدس والوضع الانساني للمقدسيين في ظل الانتهاكات الاسرائيلية[31]

استمر الاحتلال في سياساته العنصرية ضد الفلسطينيين المقدسيين المتمثّلة في القتل ومصادرة الأراضي وهدم المنشآت وتهجير المقدسيين والبناء الاستعماري وغيرها من الاعتداءات التي تتجاوز كل الاعراف والقوانين الدولية، وفرض القيود على الحركة والتنقل، وانتهاكات الحق في التعليم والصحة والعبادة وغيرها من الانتهاكات المرتبطة بالحقوق الانسانية والاقتصادية والاجتماعية.

بعد متابعة عمليات الرصد والتوثيق يتضح تصاعد وتيرة الانتهاكات والتنكيل في محافظة القدس خلال العام 2023، إذ ارتقى 51 شهيداً، واعتقلت قوات الاحتلال نحو 3081 مقدسياً، كما أصدرت محاكم الاحتلال بحقهم العديد من القرارات الجائرة، فأصدرت سلطات الاحتلال 330 حكماً بالسجن الفعلي من بينها 153 قراراً بالاعتقال الإداري، كما أصدرت 316 قراراً بالحبس المنزلي، بالإضافة إلى إصدارها 740 قراراً بالإبعاد من بينها 561 عن المسجد الأقصى المبارك، وأصدرت 38 قراراً بمنع السفر، وفي إطار اعتداءات المستعمرين اقتحم 55,158 مستوطناً المسجد الأقصى المبارك، وتم رصد 225 اعتداء من غلاة المستعمرين بحق المقدسيين وممتلكاتهم من بينها 50 اعتداء بالإيذاء الجسدي، وعلى صعيد الإصابات المسجلة تم رصد 543 إصابة ومئات من حالات الاختناق، كما تم رصد 337 عمليات هدم وتجريف منها 218 بآليات الاحتلال و 79 عملية هدم قسري ذاتي، بالإضافة إلى 40 عملية حفر وتجريف، وصادق الاحتلال على نحو 29 مشروعا استعماريا، وفي ملف جثامين الشهداء المحتجزة ما تزال سلطات الاحتلال تحتجز جثامين 35 مقدسيا في ثلاجات الاحتلال ومقابر الأرقام منذ العام 1968.

وهذه الإحصائيات وبالرغم من أنها لا تعكس حقيقة الصورة كاملة على أرض الواقع، إلا أنها تبرهن على سعي الاحتلال لإحكام قبضته على القدس وتضييق الخناق على كل ما هو مقدسي؛ بهدف تهويد المدينة وأسرلتها وطمس هويتها العربية والإسلامية، ضارباً بعرض الحائط كل القوانين والتشريعات الدولية والمواثيق الإنسانية، الأمر الذي يستدعي من العالم بكل دوله ومنظماته ومؤسساته تحمل مسؤولياتهم تجاه الحد من جرائم الاحتلال ومستوطنيه، وعلى الأمتين العربية

[31] كافة الإحصائيات والمعلومات التي تم استخدامها استخرجت من تقرير جرائم الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس/ السنوي العام 2024

والإسلامية تحمل مسؤولياتهم الأدبية والأخلاقية تجاه أبناء شعبنا الفلسطيني ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها تعزيز صمود وبقاء وثبات المواطن المقدسي على أرضه في العاصمة المحتلة.

انتهاك حق الانسان المقدسي في الحياة

ارتقى خلال العام 2023 (51) شهيداً مقدسياً من بينهم (20 طفلا)، جدير بالذكر أن آلة القتل الوحشية لدى الاحتلال ومستوطنيه زادت حدتها وهمجيتها خلال العام 2023 مقارنة بالأعوام السابقة، فخلال العام 2021 ارتقى 16 شهيداً في محافظة القدس، أما خلال العام 2022 فارتقى 19 شهيداً في محافظة القدس. بينما خلال العام 2023 فقد أعدم الاحتلال 51 مقدسياً 40 منهم خلال الربع الأخير من العام، عقب عدوانه على قطاع غزة، و13 منهم ارتقوا خلال قصف الاحتلال الإسرائيلي في غزة.

افتقار النظام القضائي الإسرائيلي للمصداقية في الوقت الذي تستخدم فيه إسرائيل قضائها لإضفاء غطاء قانوني على سياسة الإفلات من العقاب:

فقد قامت محكمة الاحتلال الإسرائيلية يوم الخميس الموافق 6 تموز 2023 بتبرئة ضابطًا في شرطة الحدود الاسرائيلية اتُّهم بقتل رجل فلسطيني إياد الحلاق" (32 عامًا)، المصاب بالتوحد في البلدة القديمة في القدس عام 2020. بعد مطاردته وإطلاق ثلاث رصاصات تجاهه، أصابت الجزئين السفلي والعلوي من جسده، بينما كان في طريقه إلى مؤسسة ذوي الإعاقة التي اعتاد ارتيادها.

وأصرت قوة الاحتلال الإسرائيلية على ملاحقة "الحلاق" رغم عدم حيازته سلاحًا، وبينما كانت مرشدته المدرسية التي تواجدت في مكان الحدث تصرخ للضباط منبهةً إياهم أن الرجل مصاب بالتوحد.

وقضت المحكمة في القدس أن الضابط كان يتصرف دفاعًا عن النفس، ووصفت الحادث بأنه خطأ مأساوي أجبر الضابط على اتخاذ قرار في موقف خطير كون "المجازفة جزء لا يتجزأ من النشاط العسكري" فصدر قرار بتبرئة المسؤولين عن قتل "الحلاق" رغم تحملهم مسؤولية قتل خارج نطاق القانون لمدني غير مسلح ومن ذوي الإعاقة.

إلى أنه لم يشكل خطراً يستدعي استخداماً للقوة المفرطة وإعداماً ميدانيًّا بثلاث رصاصات متتالية.

وفي حادثة أخرى كدليل على **افتقار النظام القضائي الإسرائيلي للمصداقية** أعلن الجيش الإسرائيلي في شهر ايار كذلك إغلاقه تحقيقًا في حادثة إطلاق نار وقتل الطفل الفلسطيني "محمد التميمي"، ذي العامين، قرب قرية النبي صالح في الضفة الغربية المحتلة، دون توجيه اتهامات جنائية أو اتخاذ إجراءات تأديبية بحق العناصر المسؤولة عن قتله.

واكتفى الجيش بقوله إنه "سيوبخ" أحد الضباط المتورطين في الحادث، رغم اعترافه بارتكابه مخالفة "قتل عن غير قصد"، حيث اعتقد الجندي أن الطفل ووالده متشددون هاربون.

وسبق مقتل "الحلاق" في الشهر ذاته قتل حراس أمن إسرائيليين الشاب الفلسطيني "مصطفى يونس"، 27 عاماً، والذي كان يعاني من مرض الصرع، قبالة مستشفى "تل هشومير" في مدينة تل أبيب، بعد أن دار خلاف بينه وبين مواطنة إسرائيلية في المستشفى الذي كان يتلقى العلاج فيه، بسبب عدم ارتدائه كمامة.

إن استمرار إسرائيل في اتباع سياسة حماية مرتكبي الانتهاكات والمتورطين في حوادث قتل ميداني لمدنيين فلسطينيين يستدعي تدخلًا عاجلًا من المجتمع الدولي ويفرض مسؤوليات على أجسام الأمم المتحدة ذات العلاقة لاتخاذ آليات وإجراءات تضمن عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب.

اعتداءات المستعمرين

تنامت ظاهرة اعتداءات المستعمرين والمتطرفين اليهود على الفلسطينيين بشكل عام وعلى أهالي محافظة القدس بشكل خاص، في ظل تقاعس شرطة الاحتلال عن اعتقال المعتدين منهم، بل وتتعمد حكومة الاحتلال الفاشية توفير غطاء لممارساتهم العنصرية الاجرامية، بدليل التلاعب والتحايل غير القانوني لتوفير شبكة أمان تحمي هؤلاء المعتدين، باعتبارهم الأداة القوية لسياسة الاحتلال المتطرفة لتنفيذ أهدافهم وتحقيقها.

إذ أن هذه الممارسات العنصرية لا تندرج تحت عنوان تصرفات فردية وحوادث عرضية معزولة، أو ردات فعل على تصرف ما، بل إنها لا تخرج من سياقها الجوهري في استخدام سياسة التمييز العنصري الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين على مدار العقود الماضية.

وتأتي اعتداءات المستعمرين في إطار القتل العمد كقتل أحد المستعمرين المسلحين للشهيد حاتم أبو نجمة، واستهداف الأطفال بحوادث إطلاق رصاص ودهس مقصودة كاستهداف الطفل خضر غراب (14 عاماً) والطفل كرم النتشة ودهس

مستوطن للطفل محمد الجهالين (8 أعوام)، بالإضافة إلى التحريض والاقتحامات والاعتداءات الهمجية على المواطنين، وخلال العام 2023، رصدت محافظة القدس نحو 225 اعتداء للمستعمرين منها 50 اعتداء بالإيذاء الجسدي.

ومع بداية شهر تشرين الأول حاول مستوطن الوصول للمسجد الأقصى للمشاركة في اقتحامه حاملاً شاة لذبحها كقربان في رحابه الطاهر. وعلى مدار أيام ما يسمى بعيد العرش اقتحم مستعمرون شوارع البلدة القديمة في القدس حاملين "القرابين النباتية" وأدوا رقصات وطقوس تلمودية، ونصبوا خيماً تعرقل حركة المواطنين المقدسيين في أزقة البلدة القديمة بالقدس المحتلة. وفي 6 تشرين الأول اعتدى عدد من المستعمرين على شبان مقدسيين في سوق العطارين بالبلدة القديمة في القدس المحتلة.

وزادت حدة اعتداءات المستعمرين بعد الحرب على غزة، حيث أنشأ مستعمرون مجموعة على تطبيق (تلجرام)، أطلقوا عليها اسم "صيادو النازيين"، وبدؤوا بنشر صورا لنشطاء فلسطينيين، والتحريض عليهم. وأغلب الاسماء على قائمة التحريض كانت لمقدسيين، إلى جانب نشطاء كثر من الضفة الغربية. كماعلقوا يافطات في شوارع القدس المحتلة تحمل كلمة انتقام،

الاعتداء على الأماكن الدينية وعرقلة ممارسة الشعائر الدينية

جددت قوات الاحتلال استهدافها لمصلى باب الرحمة خلال شهر نيسان، فتعددت اقتحاماته وشددت إجراءاتها في محيطه، و قطعت أسلاك الكهرباء عنه، وخربت التمديدات الكهربائية والإضاءة التي بداخله. وفي نهاية شهر حزيران اقتحمت قوات الاحتلال مصلى باب الرحمة وخلفت خراباً ودماراً للمصلى، وقدّمت شرطة الاحتلال طلباً إلى محكمة الاحتلال لتمديد إغلاق مصلى "باب الرحمة" في المسجد الأقصى بزعم تشكيله نقطة استراتيجية للمرابطين. وتدلل هذه التضييقات في المصلى على استهداف الاحتلال والمستعمرين للمصلى مستقبلًا بزعم علاقته بهيكلهم المزعوم.

وخلال كانون الأول وفي انتهاك صارخ لحرمة المقابر اقتحم أحد المستعمرين مقبرة باب الرحمة شرق المسجد الأقصى وعلق رأس حمار على أحد القبور، لتقتحم عقب ذلك قوات كبيرة من قوات الاحتلال المقبرة مهددة الحراس بالاعتقال في حال نشر الخبر. وتعد مقبرة باب الرحمة أحد أبرز المقابر الإسلامية التاريخية في مدينة القدس والتي تضم قبور الصحابة والمسلمين.

كما تواصلت اعتداءات المستعمرين على المقدسات المسيحية والمسيحيين في القدس المحتلة، دون أي تدخل جاد من سلطات الاحتلال لمنع هذه الاعتداءات الأمر الذي يشجعهم على مواصلة اعتداءاتهم بدون رادع أو عقاب، وخلال العام 2023 جرى رصد عدد من الاعتداءات على أماكن ومقدسات مسيحية؛ ففي الأول من كانون الثاني تعرضت المقبرة التاريخية البروتستانتية في جبل صهيون بالقدس المحتلة، إلى تدنيس وحشي لأكثر من ثلاثين قبرا نفذه مستعمرون، إذ حُطّمت عدة صلبان فيما تعرضت شواهد قبور مسيحية للانتزاع والتحطيم. وفي الـــ 4 من كانون الثاني اعتدى مستعمرون متطرفون على مقبرة تابعة للكنيسة الأسقفية الإنجيلية بالقدس، ودنسوا حرمة القبور، وكسروا الصلبان. وفي الـــ 12 من كانون الثاني تعرضت البطركية الأرمنية في مدينة القدس المحتلة لاعتداء عنصري اقترفه المستعمرون المتطرفون على جدرانها، بكتابة عبارات تدعو إلى الانتقام والموت للعرب وللأرمن والمسيحيين.

أما في 2 شباط، اقتحم مستوطن كنيسة "حبس المسيح" في البلدة القديمة من القدس المحتلة وحاول إضرام النار فيها، وتدمير تمثال للسيد المسيح داخل الكنيسة باستخدام مطرقة، وكعادتها، ادعت شرطة الاحتلال في بيان صحفي لها، ان منفذ الاعتداء على كنيسة "حبس المسيح"، سائح اجنبي وهو "مختل عقليا".

وفي 19 آذار، حاول مستوطنان الاعتداء على كنيسة "قبر العذراء مريم" القريبة من كنيسة الجثمانية في مدينة القدس المحتلة. وحاولا تخريب محتوياتها، والاعتداء على رواد الكنيسة.

وفي 15 نيسان فرضت سلطات الاحتلال، قيودا مشددة على وصول المواطنين المسيحيين إلى كنيسة القيامة بالقدس المحتلة للاحتفال بيوم "سبت النور"، عبر إغلاق عدد من أبواب البلدة القديمة المؤدية للكنيسة، ونصب الحواجز العسكرية في محاولة لمنع وصول المصلين المسيحيين. وكما اشترط الاحتلال للصلاة في كنيسة القيامة الحصول على تصاريح خاصة، بهدف التحكم في الأعداد المسموح لها بالدخول، وتخلل الاحتفال منع قوات الاحتلال لعدد كبير من المحتفلين بـــ "سبت النور" من دخول كنيسة القيامة بالبلدة القديمة من القدس المحتلة، كما واعتدت عليهم بشكل همجي ووحشي.

وقامت شرطة الاحتلال خلال شهر تموز بمنع أحد الرهبان من دخول ساحة البراق الواقعة غرب المسجد الأقصى المُبارك في القدس، بصحبة وزيرة التعليم الألمانية وهو يرتدي الصليب المقدس في رقبته، بِحجة أن ذلك يُعرض حياته للخطر. وقد طلبت منه شرطة الاحتلال نزع الصليب قبل الدخول إلى الساحة، حيثُ حاول الراهب التوضيح لهم بإنه رجل دين وأن هذا نمط لبسه كراهب وأن هذا يُعد تعدي على حريته الشخصية والدينية إلا أنه لم يفلح في إقناعهم بذلك.

وخلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول وبالتزامن مع عيد العرش اليهودي، اعتدى المستعمرون خلال سيرهم وصلواتهم في أزقة البلدة القديمة، على المسيحيين والحجاج والكنائس في البلدة القديمة، بالبصق وتوجيه الشتائم، وتكرر ذلك عدة مرات.

عمليات الهدم والتجريف ومصادرة الممتلكات

تنتهج سلطات الاحتلال سياسة هدم منازل المواطنين في القدس المحتلة، والتي تأتي في سياق الإجراء العقابي والتهجير القسري والتطهير العرقي للمواطنين، وتهويد و"أسرلة" المدينة المحتلة، تبرر سلطات الاحتلال هدم المنازل بشكل عام بذريعة إقامتها دون ترخيص، بالرغم من ندرة منح موافقة على التراخيص اللازمة لبناء منازل المقدسيين.

وخلال العام 2023، بلغ عدد عمليات الهدم في محافظة القدس (337) عملية هدم وتجريف، منها: 297 عملية هدم (79 عملية هدم ذاتي قسري) و(218 عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال)، بالإضافة إلى (40) عملية تجريف.

إذ نفذت آليات وطواقم الاحتلال خلال العام 2023 218 عملية هدم شملت منازل وبنايات سكنية في أنحاء مختلفة من المحافظة، بالإضافة إلى منشآت تجارية، والعديد من الأسوار والجدران الاستنادية، بالإضافة لبركسات سكنية وزراعية وحيوانية، وغيرها من خزانات مياه، وإسبطلات الخيول وحظائر أغنام.

سلمت سلطات الاحتلال خلال العام 2023 ما يزيد عن 263 إخطار هدم لعدد من المنشآت التجارية والمنازل، في البلدة القديمة وعدد من أحياء وبلدات المحافظة مثل: وادي الحوز، الطور، سلوان، واد حلوة، والبستان، والعيسوية، وجبل المكبر، الشيخ جراح، ورفات، والزعيم، وعناتا، وقلنديا وسهل بدو، وعدد من التجمعات البدوية منها؛ أبو النوار، والسعيدي، ووادي صعب.

ومن بين إخطارات الهدم 60 إنذار هدم للمنشآت الصناعية والتجارية في حي وادي الجوز في مدينة القدس المحتلة من خلال تعليق هذه الإخطارات على المنشآت. يذكر أن بلدية الاحتلال تخطط لهدم عشرات المنشآت في المنطقة الصناعية وإقامة مشروع "وادي السيلكون" على أنقاض المكان، وهي منشآت قائمة قبل احتلال القدس ويعتاش منها مئات الأفراد.

الإخلاء والتهجير القسري:

تصدر تجمع الخان الأحمر البدوي قائمة المناطق التي طالب ما يسمى بوزير الأمن القومي لدى الاحتلال المتطرف "بن غفير" وأعضاء كنيست عن حزب الليكود بهدم منشآتها وتهجير أهلها بشكل نهائي، وفي الـ 11 من آذار قرر رئيس حكومة الاحتلال "نتنياهو" تأجيل (الإخلاء القسري) تهجير قرية الخان الأحمر شرق القدس المحتلة حتى انتهاء شهر رمضان. وخلال نيسان طالبت حكومة الاحتلال في 23 من نيسان بإلغاء الالتماس المقدم للمحكمة العليا التابعة للاحتلال لإخلاء الخان الأحمر شرق القدس المحتلة.

وفي الملف ذاته، انتزعت عائلة سمرين المقدسية في 3 نيسان حقها بملكية منزلها الذي حاول الاحتلال الاستيلاء عليه في حي وادي حلوة ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، وذلك بعد 30 عاما في محكمة الاحتلال العنصرية.

وفي 13 أيلول فرّغ المستعمرون محتويات منزل عائلة إدريس" الواقع في حي القرمي" من محتوياته بعد السيطرة على المنزل بحجة شرائه قبل عدة أسابيع. يذكر أن العائلة تنفي بيع المنزل وتقول بأنها اشترته وعاشت فيه منذ عام 1979، ودخل المستعمرون المنزل بينما كانت صاحبته في المستشفى لتلقي العلاج.

وفي فجر 11 تمّوز اقتحمت قوات الاحتلال منزل عائلة صب لبن في عقبة الخالدية بالبلدة القديمة بالقدس المحتلة، وأجبرت ساكنيه على إخلائه وتسليمه للمستعمرين.

وجاء قرار الإخلاء بعد أن أصدرت المحكمة العليا للاحتلال، قرارا سابقًا بإنهاء عقد الإيجار المحمي للزوجين المسنين، نورا صب لبن (68 عاما) ومصطفى صب لبن (72 عاما) لإفساح المجال للاستيلاء على العقار من قبل جمعية "جاليتسيا" الاستعمارية التي تسعى لإخلاء العائلة منذ العام 2010.

وسبق لمحاكم الاحتلال أن أخلت باقي أفراد العائلة في عام 2016،

ومنعت الأبناء من العيش مع والديهم، ما أدى إلى تفريق العائلة.

ويقع منزل عائلة صب لبن على بعد عدة أمتار من المسجد الأقصى، وهو مستأجر من المملكة الأردنية الهاشمية منذ عام 1953 ويخضع للإجارة المحمية.

وفي عام 2010 ادعت "جمعية جاليتسيا الاستعمارية" أن منزل العائلة هو وقف يهودي، وعليه قررت محاكم الاحتلال إنهاء الإجارة المحمية للعائلة وإخلائها من المنزل، وسبق ذلك جلسات عديدة وقرارات مختلفة بدأت في ثمانينات القرن الماضي، في محاولة لانتزاع ملكية المنزل.

وفي 31 تشرين الأول نكلت قوات الاحتلال بعائلة داوود اسماعيل الخطيب وطلبت من العائلة في منطقة برية حزما شمال شرق القدس المحتلة الرحيل فوراً دون مقتنياتهم ومواشيهم.

فقد هدّد مستعمرون يرتدون زي شرطة الاحتلال، سكان تجمع بدوي لعائلة الخطيب في برية حزما؛ بإخلاء التجمع حتى يوم الجمعة، والخروج من المنطقة، خوفاً من أية ردات فعل بالتزامن مع الحرب على غزة. يذكر أن التجمع البدوي مقام منذ مئات السنين، ويعيش فيه أكثر من 30 شخصاً، وتتوفر فيه كل وسائل وسبل العيش، وهو عبارة عن بركسات وخيام وآبار. كما أن التجمع مقام على أرض زراعية، زُرِعَ فيها القمح والشعير والزيتون، ويوجد أيضا 300 رأس من الغنم.، ولك حسبما أفادت تقارير إعلامية.

كما أجبرت سلطات الاحتلال سكان برية حزما على هدم مساكنهم تمهيداً للرحيل من المنطقة، بعد إعطائهم مهلة حتى للرحيل من المنطقة.

الاستيلاء على الأراضي:

صادرت سلطات الاحتلال 200 دونم من الأراضي المقدسية في محيط بلدة حزما؛ لتوسعة مستعمرة "بيزغات زئيف"، وإقامة حديقة توراتية مركزية.

أقام قطعان المستعمرين بؤرة استعمارية رعوية جديدة باسم "سديه يونتان" قرب بلدة مخماس شمال شرق القدس المحتل.

استولت قوات الاحتلال على أرض عائلة عليان في بلدة بيت صفافا بالقدس وشرعت بتجريفها لصالح المشاريع الاستعمارية.

استولى الاحتلال على أرض في بلدة العيساوية بالقدس المحتلة بحجة "المنفعة العامة"، رغم تقديم عدة اعتراضات على قرار ولكن الاحتلال رفضها جميعها.

استولى مستعمرون على أرض بمنطقة قلنديا البلد بمحاذاة الطريق الواصل إلى رام الله، وشرعوا بحفريات فيها، علماً أن الأرض قريبة من مطار القدس المعروف بمطار قلنديا.

استولت سلطات الاحتلال على أرض في بلدة جبل المكبر بالقدس المحتلة وأعادت تجريفها وتقطيع أشجار الزيتون فيها.

أصدرت قوات الاحتلال قراراً بشأن مُصادرة ما مساحته (252,395) دونماً من أراضي بلدة حِزما تحت ذَّريعة توسيع الشارع الرئيسي ما بين بلدتي حِزما وجبع شمال شرق القدس المحتلة، لتِصبح الأراضي المُهددة بالمصادرة بتِلكَ الذّريعة أكثر من (500 دونما) تَعُود ملكيتّها للمواطنين من أبناء بلدة حِزما، جزء منها واقع ضِمن حدود ما تُسمى بـِ "بلدية الاحتلال"، والجزء الآخر ضِمن حدود "الإدارة المدنية".

المشاريع الاستعمارية

في سعيها الدؤوب والمتسارع بشكل جنوني إلى فرض واقع جديد على مدينة القدس المحتلة وتهويدها من خلال تنفيذ مشاريع استعمارية خطيرة، وخلال العام 2023 صادقت حكومة الاحتلال على نحو 29 مشروعاً استعماريا كان أبرزها:

-

وخلال الربع الأول من العام:

- صادقت لجنة التخطيط والبناء التابعة للاحتلال على مخطط مسار جديد للقطار الخفيف يربط بين شرق القدس وغربها وسيتسبب هذا المسار بمصادرة وهدم مزيد من منازل المقدسيين.

أعلنت سلطات الاحتلال عن مخطط استعماري جديد يشمل إنشاء مراكز وأبراج

تجارية استعمارية، إلى جانب مساحات واسعة من البناء للسكن الاستعماري والمراكز الترفيهية للمستعمرين، على مساحة تقدر بنحو 1.2 مليون متر مربع، إذ يقع على مدخل غربي القدس، وتحديداً على أراضي بلدة لفتا المدمرة عام 1948، وسيجري فيه إقامة ما تسمى بالمؤسسات السيادية، وأنفاقاً وسكك حديدية ستمر من تحت الأرض في المنطقة لربطها مباشرة مع تل أبيب، كما ستضم كذلك السفارات والفنادق".

- تشرف بلدية الاحتلال وما يُسمى ب"صندوق إرث المبكى" التابع للاحتلال على إقامة مقهى ومطلة تهويدية، فوق المدرسة التنكزية وحائط البراق، من أجل إحاطة المنطقة بالمستعمرين على مدار الساعة، وسيكون مفتوحاً في كل الأوقات، حتى لا تفرع المنطقة من المستعمرين، وتقدر مساحة المشروع بـــ300 متر مربع، فوق المدرسة التنكزية تحديداً.

- أعلنت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في بلدية الاحتلال في القدس عن تعديل الخارطة الهيكلية في مستعمرة راموت، بهدف زيادة المساحة من 44.6 دونم الى 45.1 دونم، وزيادة عدد الوحدات السكنية من 200 وحدة الى 263 وحدة، كما وأعلنت عن ايداع خارطة هيكلية أخرى بهدف تحديد بناء لإنشاء مباني لاستخدامات عامة، على مساحة 1.6 دونم، بالإضافة للإعلان عن رخص بناء لإضافة 29 وحدة سكنية، وإقامة مباني عامة تشمل روضات اطفال وكنيس على مساحة 6.8 دونم في المستعمرة نفسها.

أعلنت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في بلدية الاحتلال في القدس عن إيداع مخطط هيكلي في مستعمرة نفي يعقوب، المقامة على أراضي قرية بيت حنينا، لتوسيع بناء وإضافة 16 وحدة سكنية على مساحة 1.2 دونم. وإيداع مخطط هيكلي آخر لإضافة 20 وحدة سكنية لتوسيع بناء على مساحة 3.1 دونم.

- كما أعلنت اللجنة المحلية للتنظيم والبناء في بلدية الاحتلال في القدس بطلب رخصة في مستعمرة رامات شلومو، لبناء مؤسسة.

- أعلنت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في بلدية الاحتلال في القدس بطلب رخصة بناء لإضافة طابق لمبنى قائم في مستعمرة جفعات همفتار.

- أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2023/2/17 الاستيلاء على أراضي بمساحة 225 دونم واقعة على اراضي قريتي جبع وحزما، بذريعة عمل توسعة لشارع 437 لتشكيل مسلك للمواصلات العمومية.

كما واستكملت سلطات الاحتلال العمل على تنفيذ وطرح العديد من المشاريع الاستعمارية والتهويدية التي صادقت عليها من قبل كان أبرزها:

- الشروع بتنفيذ أعمال حفر في حيّ المصرارة شرق مدينة القدس المحتلة، الأمر الذي أدى إلى تأثر الحركة التجارية في سوق حيّ المصرارة التاريخي، وذلك تحت مسمى التطوير لكنها في الحقيقة تأتي في إطار إظهار المدينة بأنها موحدة وعاصمة لـــ"الشعب اليهودي".

- ما يُسمى بـــ"الائتلاف الحكومي" بقيادة الأحزاب اليمينية يدفع قدماً لتنفيذ المخطط الاستعماري لإقامة حي استعماري على أراضي مطار القدس الدولي، والذي سيضم تسعة آلاف وحدة سكنية استعمارية، سيُخصص معظمها للجمهور الحريدي، وهذا يعيد المخطط لطاولة ما تسمى بـــ"اللجنة اللوائية في القدس" الذي طرح العام الماضي، "لكن إقرارها تأخر بسبب مطلب إجراء المسح البيئي".

- شرع الاحتلال بإنشاء مصنع لمواد البناء، على أراض مقدسية

غربي بلدة بيت صفافا جنوب شرقي القدس المحتلة، الأمر الذي ينذر بوقوع كوارث صحية وبيئية.

- تم الكشف عن وجود نفق تحت حارة المغاربة، يمتد من أسفل سور الأقصى الجنوبي الغربي، حتى حائط البراق، موضحاً أن النفق عبارة عن قنوات مياه متفرعة. سيتم تجهيزها، لفتحها أمام السياح بعد تجهيزه وإزالة ما بداخله، وسيمحو كل الآثار والنقوش العربية الإسلامية بداخله، لإزالة أي برهان يشير إلى الوجود العربي فيها، وتندرج تحت أقدم نظام مائي في مدن العالم جميعاً، باسم النظام القدسي المائي.

- استكمال العمل في مشروع الجسر الهوائي المعلق، ووضع الاحتلال القواعد والكوابل الكهربائية للحبال لمشروع "الجسر الهوائي المعلق" في حي وادي الربابة، كما واصل الاحتلال أعمال التجريف ونقل الحجارة والأتربة وحفر وبناء أسوار وأرضيات. حيث كان من المقرر أن تقوم سلطات الاحتلال بافتتاحه في أيار من هذا العام في ذكرى احتلال القدس.

خلال نيسان:

صادقت بلدية الاحتلال مع اللجنة الفرعية للطرق في مجلس التخطيط الأعلى التابع للاحتلال على 3 مخططات لشق طرق استعمارية بمحيط القدس. بهدف تسهيل وتسريع وصول المستعمرين بين البؤر الاستعمارية، ومحاصرة التجمعات الفلسطينية وفصلها عن بعضها، وتجزئتها عن طريق محاصرتها بطرق التفافية.

قررت بلدية الاحتلال في القدس بناء حي استعماري ضخم في منطقة "بيت حنينا"، شمالي المدينة المحتلة، لأتباع التيار الديني الحريدي في منطقة تعد ضمن "المناطق المفتوحة" حسب سياسات ومعايير بلدية الاحتلال.

وافقت حكومة الاحتلال على تخصيص 14 مليون شاقل، لإتمام التخطيط وحتى بدء العمل في الطريق المعروف باسم "طريق السيادة"، لتمكين البناء في المشروع الاستعماري "E1". وبموجب المخطط، سيغلق مدخل العيزرية من اتجاه المدينة وينقل حاجز الزعيم باتجاه "ميشور أدوميم"، ما يفصل "معاليه أدوميم" عن الفضاء الفلسطيني بواسطة جدار الفصل العنصري، وبالتالي لن تكون هناك حاجة لحاجز الزعيم الموجود حالياً بين القدس و"معاليه أدوميم.

خلال أيار:

تخطط حكومة الاحتلال الفاشية لتنفيذ مشروعين استعماريين، وهما "كدمات تسيون" والذي وافقت عليه أجهزة سلطات الاحتلال المختصة والمعنية بتنظيم وإعطاء تراخيص بناء الوحدات الاستعمارية، ومستعمرة "نوف زهاف" على أراضي بلدة جبل المكبر، والذي وافقت على مخططه بلدية الاحتلال. وتعمل الجمعية الاستعمارية التي خططت لبناء المستعمرات على سرقة أراضي وممتلكات المقدسيين في القدس والبلدة القديمة ومحيطها". إذ أنها " أخذت ترخيصاً لبناء 384 وحدة استعمارية؛ من أجل بناء مستعمرة كدمات تسيون في منطقة راس العامود، بالقرب من المنطقة التي تفصل بين بلدة أبو ديس والقدس، وكانت بلدية الاحتلال قد صادرت مسبقًا 80 دونماً من منطقة رأس العامود، تحت ادّعاء أنها أراضٍ تابعة للملكية اليهودية. ويشمل ايضا مخطط بلدية الاحتلال لمستعمرة «نوف زهاف» لضم 100 وحدة استعمارية و275 غرفة فندقية، على أراضي جبل المكبر جنوب شرقي القدس المحتلة، وهي تشكل توسعة كبيرة لمستعمرة «نوف تسيون»، التي تتكون من 95 وحدة استعمارية".

وكان الاحتلال قد عاين موقعي مستوطنتي «كدمات تسيون»، و«نوف زهاف»، وقام بعمل المسوحات والخرائط الهيكلية اللازمة ووافق على إقامة هذه المشاريع الاستعمارية الضخمة.

واصل الاحتلال أعماله في بناء جسر تهويدي يلتهم أراضي الأهالي في حي واد الربابة بسلوان جنوب المسجد الاقصى المبارك.

خصص الاحتلال ميزانية تقدر بـــ 95 مليون شيقل لتشجيع المستعمرين المهاجرين الجدد على السكن في مدينة القدس.

صادقت حكومة الاحتلال على إضافة نحو 17 مليون دولار لميزانية حفر الأنفاق تحت حائط البراق والبلدة القديمة من القدس المحتلة.

قررت سلطات الاحتلال مصادرة 200 دونما من الأراضي المقدسية في محيط بلدة حزما؛ لتوسعة مستعمرة "بيزغات زئيف"، وإقامة حديقة توراتية مركزية.

صادق الاحتلال على بناء حي استعماري جديد (400 منزل استعماري) ببلدة أبو ديس المطلة على المسجد الأقصى المبارك، وذلك ضمن سياسات التهويد المستمرة بحق المدينة المقدسة.

صادقت جمعية "إلعاد" الاستعمارية على بناء آلاف الوحدات الاستعمارية الجديدة ضمن مخطط يهدف لإقامة 58 ألف وحدة استعمارية شرقي القدس.

"المشروع يهدف إلى بناء 600 وحدة استعمارية جديدة في حي الشيخ جراح، كما وجرت المصادقة على بناء أكثر من 615 وحدة في كبرى مستوطنات القدس «بسغات زئيف» المقامة على أراضي بلدة بيت حنينا". وصادقت "الجمعية الاستعمارية أيضاً على بناء 1700 وحدة شرقي مستعمرة «رموت» المقامة على أراضي قريتي بيت إكسا ولفتا".

خلال حزيران:

كشفت منظمة "عير عميم" الحقوقية عن أن حكومة الاحتلال قد وافقت على بناء مخطط استعماري جديد، بالقرب من قلنديا، ضمن سلسلة مشاريع الاحتلال التهويدية الأخيرة في القدس والضفة الغربية. وصادقت بلدية الاحتلال، مع اللجنة الفرعية للطرق في مجلس التخطيط الأعلى التابع للإدارة المدنية للاحتلال على مخطط جديد لشق طرق استعمارية بمحيط القدس.

يشار إلى أن الاحتلال يخطط لبناء 400 وحدة استعمارية جديدة على أراضي بلدة قلنديا، شمالي القدس، ومن ضمن المخطط، صادقت بلدية الاحتلال على مشروع شط طرق استعمارية بالقرب من قلنديا.

أقرت بلدية الاحتلال بناء حرم جامعي استعماري تهويدي للمستوطنات المتدينات و"الحريديات" وهو أكبر حرم جامعي استعماري في تاريخ احتلال القدس فوق أراضي قريتي لفتا ودير ياسين المحتلتين.

أفادت منظمة "عير عميم" الحقوقية العبرية، في بيان صدر عنها، بأن حكومة الاحتلال قد صادقت على مشروع إقامة مستعمرة "كدمات تسيون" على أراضي بلدة جبل المكبر جنوب شرقي القدس المحتلة. وتعد "مستعمرة كدمات تسيون من أخطر وأكبر المشاريع الاستعمارية في القدس، التي تشرف عليها جمعية إلعاد الاستعمارية".

المستعمرة ستبنى ضمن مساحة 79 دونما، على أراض مقدسية مملوكة، وتشمل الخطة بناء 384 وحدة استعمارية، ومن المتوقع أن تتوسع وتصل إلى 1200 وحدة فيما بعد.

ومن ضمن المخطط إقامة مؤسسات ومرافق عامة تتضمن مدارس يهودية وروضات أطفال وكنيسين يهوديين ومركز جماهيري استعماري ".

وجدير بالذكر أن بلدة جبل المكبر تتعرض لمخططات تهويد مستمرة، بهدف تهجيرهم قسرا وإحلال المستعمرين مكانهم.

خلال تموز:

صادقت سلطات الاحتلال العمل على مشروع استعماري جديد حيث أعلن الاحتلال عن عزمه بناء 450 وحدة استعمارية جديدة بين بلدتي أم ليسون وجبل المكبر في القدس المحتلة، على مساحة تبلغ 12 دونماً.

كما خططت حكومة الاحتلال لبناء مستعمرة كبيرة على أراضي بلدة مقدسية، ويشمل المخطط الاستعماري، بناء 670 وحدة استعمارية في بلدة بيت صفافا جنوب شرقي القدس المحتلة، وذلك بحسب ما ذكرته وسائل إعلام محلية.

كما واصلت سلطات الاحتلال العمل على مشاريع استعمارية منها: مواصلة المستعمرين أعمال البناء في بؤرة استعمارية جديدة في منطقة برية السواحرة شرق القدس المحتلة.

واستأنف الاحتلال العمل عند "تلّة حيّ الشيخ جرّاح" في مدينة القدس رغم اعتراض الأهالي على أعمال الحفر، وقامت بلدية الاحتلال بأعمال في تلّة الشيخ

جرّاح لتجديد موقع "النصب التذكاري لجنود الاحتلال" وإقامة مدرج للاحتفالات وموقع للعروضات ومقاعد للجلوس ومسرح ووضع سياج حول "النصب التذكاري" يذكر أن سلطات الاحتلال صادرت الأرض خلال السنوات الماضية وهدمت منزل لعائلة ذياب.

كما أنهى الاحتلال أعمال إنشاء الجسر الاستعماري فوق أراضي الأهالي في حيّ واد الربابة بسلوان جنوب الأقصى وأعلن افتتاحه.

خلال آب:

صادقت سلطات الاحتلال على تخصيص موازنات لصالح المستعمرات، وفي 20 آب قرر ما يسمى وزير أمن الاحتلال، إيتمار بن غفير، تخصيص 120 مليون شيقل لصالح المستعمرات بحجة "تعزيز السيطرة الأمنية" شرق القدس المحتلة. يهدف بن غفير من هذه الخطة إلى نشر المزيد من كاميرات المراقبة وزيادة رواتب شرطة الاحتلال وأعداد عناصرها وتعزيز خطط البناء لمراكز الشرطة وإنشاء مركز شرطة في جبل المكبر وصياغة وإدارة برامج مخصصة لمراكز الشرطة، بهدف فرض السيادة الأمنية للاحتلال على المدينة المقدسة.

كما أعلنت بلدية الاحتلال نيتها إغلاق موقف رئيس للمركبات في القدس المحتلة، قرب شارع الزهراء، بحجة إقامة ما يسمى بالبيت الثقافي. كانت الأرض التي تحولت إلى موقف للمركبات، تدعى ملعب الروضة –قرب مدرسة المأمونية حاليا– وشهدت مباريات مقدسية لكرة القدم منذ عام 1910. وتقدم المقدسيون بلائحة اعتراض قانونية وقالوا إن الموقف كان يتسع لمئات المركبات في ظل شح المواقف المجانية والمدفوعة في القدس، وحملة المخالفات المرورية التي تشنها طواقم بلدية الاحتلال على المقدسيين.

وفي 26 آب صادقت حكومة الاحتلال على تخصيص 230 مليون شيكل لاستكمال الطريق الأمريكي الاستعماري، أو ما يعرف بالطريق الدائري الشرقي في شرق القدس المحتلة، ضمن مشاريع مواصلات بقيمة مليار شيكل شملتها الخطة الخمسية التي تم إقرارها في 20/8/2023 بقيمة 3.2 مليار شيكل

وفي 28 آب علّقت طواقم مشتركة من بلدية الاحتلال وما تسمى سلطة الطبيعة التابعة للاحتلال لافتات في الأراضي الشرقية لقرية العيسوية حول مشروع "الحديقة الوطنية" المنوي إقامتها داخل أراضي الأهالي.

خلال أيلول:

ناقشت سلطات الاحتلال خطتين لبناء 3884 وحدة استعمارية جديدة في مدينة القدس". الأولى تشمل 384 وحدة استعمارية في رأس العامود ببلدة سلوان، والثانية تضم 3500 وحدة استعمارية في الجزء الجنوبي من القدس قرب مستعمرة "جفعات هاماتوس.

وصادقت لجنة التخطيط اللوائية على خطة بناء الحديقة، التي ستغطي 700 دونم في حي بسجات زئيف، وذلك بعد سنوات من المناقشات والموافقات والعمل من قبل السكان بالتعاون مع بلدية الاحتلال في القدس، تمت الموافقة على خطة إنشاء حديقة طبيعية حضرية في ناحال زمري في بسغات زئيف. الحديقة الحضرية الجديدة – وادي الغزلان في شمال القدس، ستغطي حوالي 700 دونم في حي بسغات زئيف – وتربط مع نفيه يعقوب. ستخلق الحديقة الطبيعية الحضرية الجديدة سلسلة متصلة من المساحات المفتوحة بين غابة مير الشمالية وغابة عناتا الجنوبية. الخطة، وهي مبادرة أطلقها سكان بسغات زئيف وإدارة المجتمع المحلي في الحي وبدعم من بلدية القدس ورئيس البلدية موشيه ليون.

تقترح الخطة أيضا مخططا لتطوير حديقة طبيعية حضرية تضم مركزا للزوار ومركزا رياضيا ومجتمعيا ومسبحا للخوض ومسابح بيئية وموقفا للسيارات يوميا. بالإضافة إلى ذلك، حددت الخطة منطقة "المحمية الأساسية" للحفظ دون تطوير أو إمكانية الوصول للزوار، من أجل الحفاظ على الموائل والمناظر الطبيعية الفريدة وحمايتها، بما في ذلك حماية قطيع الغزلان التي تعيش في المنطقة. بين "النواة المحجوزة" والمركبات المفتوحة للجمهور، تم اقتراح منطقة عازلة تشمل مسارات المشي لمسافات طويلة.

"حيث جاء أيضا ان هذه خطة مهمة ومثيرة وهي هدية تخطيط لحي بسغات زئيف"، تقول شيرا تالمي–باباي، رئيسة لجنة التخطيط والبناء في اللواء. "تربط الخطة بين الطبيعة والمدينة لخلق نوعية حياة حضرية لصالح السكان في الأحياء الشمالية.

وفي 19 أيلول افتتح الاحتلال مسارين التفافيين للمستعمرين قرب حزما شمال شرق القدس؛ تسهيلًا لحركة المستعمرين وفصلهم عن مسارات الفلسطينيين.

وفي 21 أيلول جددت سلطات الاحتلال سيطرتها على 350 دونمًا من الأراضي في قرى قطنة والقبيبة وبيت عنان شمال غرب القدس المحتلة، وبلدة بيت لقيا غرب رام الله.

أما خلال شهري تشرين الأول والثاني فلم يتم الإعلان عن المصادقة على مشاريع استعمارية جديدة.

خلال كانون الأول:

– صادقت حكومة الاحتلال على بناء "1738" وحدة استعمارية تضم أبراجاً عالية ومدارس وشقق سكنية ومرافق عامة تخدم المستعمرين، وذلك على اراضي الفلسطينيين في جنوب شرق القدس المحتلّة.

– نشرت ما تسمى "اللجنة المحلية للتنظيم والبناء" التابعة للاحتلال إعلانات قرب باب المغاربة من الخارج –أحد أبواب سور القدس–تُنذر بإخلاء أكثر من 30 عائلة مقدسية، بذريعة تلبية احتياجات الجمهور وتطوير المواصلات العامة. وأعلنت اللجنة نيتها الحصول على الحقوق الكاملة للأرض الفلسطينية وحرية التصرف فيها، حسب "قانون الأراضي" و"قانون التنظيم والبناء"، حيث ستبلغ مجموع المساحة المصادرة نحو 8725 متر مربع. تمتلك تلك الأرض موقعا هاما وحساسا لقربها من سور القدس وباب المغاربة، وبؤرة (مدينة داود) الاستعمارية، وموقع حفريات ما يسمى (موقف جفعاتي) حيث يسعى الاحتلال لتهويد المنطقة بالكامل وقطع أي اتصال فلسطيني بها. يأتي هذا القرار الذي صدر في منتصف أيلول الماضي، استكمالا لمشروع القطار الهوائي (تلفريك) الذي تعمل ما تسمى بوزارة السياحة لدى الاحتلال منذ أشهر لتشييده جنوبي سور القدس، قريبا من الجسر المعلق الذي افتتح فوق وادي الربابة.

– افتتحت بلدية الاحتلال أنفاق (ناركيس) قرب التلة الفرنسية وعلى بعض أراضي بلدة شعفاط (في 14 ديسمبر) لتخفيف الأزمات المرورية على المستعمرين وتسهيل وصولهم إلى القدس.

–صادقت بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، على ميزانية بقيمة 6.2 مليار شيكل لتمويل مشاريع تهويدية بزعم "تحسين مظهر المدينة".

تطويق القدس المحتلة: تعزيز الضم جنوباً

القدس الشرقية وبيت لحم: رابط طبيعي

(1) تبلغ مساحة محافظة بيت لحم حوالي 660 كم²، وما يقرب من 90 ٪ من الأراضي الزراعية. تضم المحافظة، بالإضافة إلى مدينة بيت لحم، المدن القديمة مثل بيت جالا، وبيت ساحور، والخضر، وبتير، وأرطاس. يعيش في محافظة بيت لحم أكثر من 220.000 فلسطيني، من بينهم 20.000 لاجئ فلسطيني.

(2) تقع محافظة بيت لحم على بعد 6 كيلومترات جنوب البلدة القديمة في مدينة القدس. تاريخياً، شكلت بيت لحم والقدس المحتلة ورام الله - التي تقع مباشرة شمال مدينة القدس - وحدة اقتصادية / ثقافية مترابطة معروفة باسم "متروبوليتان القدس"، وتمثل المدن الثلاث ما نسبته 35 ٪ من كل الأنشطة الإقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

خدود 1967 - خط الهدنة 1949 | مدينة، قرية أو حي فلسطيني | زاتة فلسطينية

المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية جنوب القدس

(3) منذ عام 1967، تم تنفيذ بعض أكبر المشاريع الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية بين بيت لحم والقدس لقطع الروابط بين المدينتين، والاستيلاء على الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية. ففي المنطقة الشمالية من بيت لحم (بما في ذلك بيت جالا وبيت ساحور)، صادرت إسرائيل بشكل غير قانوني 18000 دونم وضمتها لما يسمى "بلدية القدس" لغرض توسيع مستوطناتها في جيلو وجفعات هماتوس وهار حوما (حوالي 60.000 مستوطن).

(4) بمجرد توسيع مستوطنة جفعات هاماتوس، سيكون لها تأثير مماثل لتوسيع المشروع الإستيطاني E1 لمستوطنة معاليه أدوميم، وستزيد من عزلة القدس المحتلة، وسيكون لإسرائيل اتصال إقليمي متواصل ومطلق جنوب المدينة المحتلة. وفي حين أن احتمالات دمج مدينة بيت لحم بالقدس باتت ضئيلة، فإن توسيع مستوطنة جفعات هاماتوس سيمنع بشكل دائم دمج هاتين المدينتين الفلسطينيتين التوأمتين.

مستوطنات إسرائيلية | حدود بلدية القدس بالتعريف الإسرائيلي

البنية التحتية للمستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية

(5) توسيع شارع 60 المعروف باسم "طريق الأنفاق"، الطريق الرئيسي السريع المؤدي من القدس جنوبا إلى مستوطنات عتصيون الاستعمارية. سيعزز هذا الشارع الارتباط الجغرافي لمحور جيلو - هار حوما مع مستوطنات عتصيون الاستعمارية غربي بيت لحم.

(6) إنشاء شارع يصل بين شارع الطوق الشرقي بمستوطنات نفوي، جنوب شرق بيت لحم ، سيضمن التواصل الجغرافي بين مستوطنات هار حوما ومستوطنات جنوب شرق القدس، وسيمنع أي تواصل جغرافي فلسطيني، ويعرقل أي تطور وتوسع ضروري شمالاً إلى القدس المحتلة.

(7) تطوير قطار القدس الخفيف الذي سيربط مستوطنة جيلو- غير مستوطنة جفعات هاماتوس ومستوطنة تل بيوت الشرقية جنوب القدس المحتلة - مع مستوطنة التلة الفرنسية الاستعمارية والجامعة العبرية في جبل المشارف شمالي مدينة القدس (الخط الأزرق) والقطار الذي سيربط مستوطنة راموت مع مستوطنة جيلو (الخط الأخضر المتقطع).

شوارع إسرائيلية | شوارع إسرائيلية محظرة لها | القطار الخفيف المخطط له | الخط الأخضر المتقطع | الخط الأزرق

جدار الضم والتوسع الإسرائيلي

(8) يحيط جدار الضم العنصري الإسرائيلي بمحافظة بيت لحم من الأجزاء الشمالية والغربية والجنوبية بطول 80.4 كم، وهو بذلك يحيط بمساحة تبلغ حوالي 176 كم² من محافظة بيت لحم، 88 ٪ منها أراضٍ زراعية.

(9) لطالما مثّلت بيت لحم والقدس مدينتين توأمتين لعدة قرون. أدت سياسات الاحتلال الاستيطانية الإسرائيلية، بما فيها جدار الضم والتوسع غير القانوني والحواجز العسكرية الإحتلالية، إلى فصل المدينتين لأول مرة منذ 2000 عام من التاريخ المسيحي. أثر قطع العلاقات بين هاتين المدينتين المقدستين الذي فرضته دولة الاحتلال على السكان الأصليين الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، على ممارساتهم وتقاليدهم التاريخية، وأثر أيضاً على ممارساتهم الدينية ومسارات الحج التي تعتمد على ترابط هاتين المدينتين المقدستين. إن جدار الضم والتوسع الإسرائيلي، والحواجز العسكرية، ونظام التصاريح وغيرها من ممارسات الاحتلال لا تقف عقبة أمام تغيير حق الفلسطينيين في العبادة في أماكنهم المقدسة فقط، بل أنها أيضاً تحظرهذا الحق.

التوسع الاستيطاني الاسرائيلي | مناطق فلسطينية غرب / شرق الجدار | مسار الجدار العيني | مسار الجدار المخطط له | حواجز عسكرية إسرائيلية

تطويق القدس المحتلة:
تعزيز الضم شرقاً

إمكانات التنمية

① يقدر عدد سكان محافظة القدس بحوالي 530,000 نسمة (٪9 من السكان الفلسطينيين)، منهم حوالي 370,000 في منطقة J1 من القدس. وتبلغ المسافة بين مدينة القدس المحتلة والحدود الشرقية مع الأردن حوالي 20 كم.

② تعتبر المنطقة الواقعة بين القدس المحتلة وغور الأردن منطقة مهمة للغاية للتنمية الفلسطينية والنمو الطبيعي، وداعم اساسي لدولة فلسطينيه باعتبارها المركز الجغرافي والمنطقة الجغرافية الأكثر استراتيجية في الضفة الغربية. تظل هذه المنطقة على قل من المدينة المقدسة وغور الأردن.

حدود 1967 - خط الهدنة 1949 — مدينة ، بلدة ، قرية أو حي فلسطيني

المستوطنات الإسرائيلية

③ بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، أعادت إسرائيل ترسيم حدود البلدية وزادت مساحة بلدية القدس المحتلة بأكثر من عشر مرات لتشمل الحد الأقصى من الأراض مع الحد الأدنى من السكان غير اليهود في حدود المدينة. ان هدف إسرائيل في القدس المحتلة يتمثل بفرض سيطرة حصرية من شأنها أن تحول بلا رجعة عالمدينة ومنع أي تقسيم محتمل لها. وتقوم بتطبيق ذلك من خلال ضمان التواصل الجغرافي مع إسرائيل وضمان أغلبية «ديموغرافية لليهود في القدس المحتلة.

④ في جميع أنحاء هذه المنطقة ، أقامت إسرائيل عددًا من المستوطنات غير الشرعية ، بما في ذلك معالي أدوميم وعلمون وكفار أدوميم وألون وكيدار ، بالإضافة إلى مستوطنة ميشور أدوميم الصناعية والتي يبلغ تعداد سكانها الكلي 47,000 مستوطن. أكبرها معاليه أدوميم، ويبلغ عدد سكانها حوالي 38,000 مستوطن ومنطقة نفوذها تصل الى 50 كم².

مستوطنات الإسرائيلية — مواقع صناعية إسرائيلية — حدود بلدية القدس بالتعريف الإسرائيلي — مواقع عسكرية إسرائيلية

شارع الطوق الإستيطاني والشارع "البديل" الفلسطيني

⑤ تسعى الحكومة الإسرائيلية، من خلال شارع الطوق، إلى إنشاء البنية التحتية التي ستمكن من التوسع المستقبلي لمستوطناتها غير الشرعية، وربط مناطق الاستيطان ببعضها البعض ومع إسرائيل بينما تقسم وتجزئ الأحياء الفلسطينية والتواصل الحضري للقدس المحتلة.

⑥ الشارع "البديل" الفلسطيني المخطط له إسرائيليا يربط شمال الضفة الغربية بالجنوب، سوف يبعد الفلسطينيين في نهاية المطاف من القدس المحتلة. كما تم التخطيط لطرق أخرى كجزء من مخطط إسرائيل "لشارع بديل" للفلسطينيين، بينما سيتمتع المستوطنون غير الشرعيين بفوائد التواصل الجغرافي الحقيقي بين المستوطنات الإسرائيلية وإسرائيل.

شارع الطوق الإستيطاني — شارع فلسطيني بديلي مخطط له إسرائيليا — شوارع إستيطانية إسرائيلية / شوارع إستيطانية مخطط لها — نفق إستيطاني مخطط له إسرائيليا

مخطط "E1" الإسرائيلي وجدار الضم

⑦ تضمن خطة "E1" ومستوطنات أدوميم السيطرة الإسرائيلية الكاملة على منطقة تربط شمال الضفة الغربية بجنوبها، وهي منطقة تتمتع بإمكانات اقتصادية وسكنية هائلة وتضمن التواصل الجغرافي المهم للفلسطينيين. إذا تم تنفيذ خطة ال "E1" فسيكون هذا التواصل مستحيلًا وسيتم ضم هذه المنطقة فعليا الى إسرائيل، مما سيؤدي إلى تعطيل أي احتمال لتكون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين.

⑧ يفصل جدار الضم ماديًا ووظيفيًا القدس المحتلة عن باقي الضفة الغربية، ويعزل الأحياء الفلسطينية داخل القدس المحتلة عن بعضها البعض، مما يعطل تمامًا نسيج الحياة لأكثر من 530,000 فلسطيني في محافظة القدس ويهدد آفاقهم المستقبلية في النمو الحضري والتنمية الاقتصادية والتواصل وقابلية المدينة للحياة.

التوسع الاستيطاني الاسرائيلي — مناطق فلسطينية غرب / شرق الجدار — مسار الجدار العنيي — مسار الجدار المخطط له — حواجز عسكرية إسرائيلية

nadplo WWW.NAD.PS 2023 © وحدة دعم المفاوضات